

أنفاق غزة ستكون المحور المركزي في عمل لجنة تحقيق إسرائيلية حول الحرب الحالية!

صفحة (٦) من

عشر منظمات حقوقية إسرائيلية: شبهات قوية بارتكاب إسرائيل انتهاكات خطيرة للقوانين الدولية!

صفحة (٧) من

# المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٤/٨/٥م الموافق ٩ شوال ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٨ السنة الثانية عشرة

المنتهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز المدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

## هزيمة أخرى لـ «العقل الإسرائيلي»!

بقلم: أنطوان شلحت

كل أخطاء تنبؤهما وتنبؤ آخرين، نفكر أنه في الأمور التي تتصل بإرادة الجمهور العريض وليس بالمعلومات التكتيكية، ثمة أحد يعرف أكثر من الجميع لا شيء إلا لأنه يحمل درجات وزنتا (عسكرية) وفي مقدوره أن يتنبأ سراً، مؤكداً أنه فقط الدولة التي تنظر إلى كل شيء عبر فوهة المدفع بمقدورها أن تجعل أفرادها العسكريين مسؤولين بصورة حصرية عن «تقدير المواقف الوطنية».

ورأى آخرون أنه حان الوقت للتحيز من التفكير القائل إنه إذا كانت لدى إسرائيل استخبارات جيدة، فإن في مقدورها أن تتغلب على كل المشكلات الخارجية والأمنية.

وكان أستاذ الإعلام الإسرائيلي د. يورام بيري قد أشار قبل ثمانية أعوام في سياق مماثل آخر إلى أن هذا التفكير يشكل قدماً واحدة لمفهوم أعوج تحيا إسرائيل معه طوال أعوام كثيرة على الرغم من أنه يقلب لها ظهر المجن مرة تلو الأخرى، والقدم الثانية هي الاعتقاد بأنه إذا كانت لديها دعاية أفضل لكانت أصبحت ملكة العالم.

وأعاد هؤلاء إلى الأذهان أن نظرية متبصرة إلى أعوام وجود إسرائيل المنقضية من شأنها أن تبين بسهولة أن أكثر الأحداث أهمية في تاريخها، التي أذرت كثيراً في مسيرتها، لم يتم توقعها مسبقاً، لا من طرف شعبة الاستخبارات العسكرية ولا من طرف «أنبياء» آخرين.

وقد جرى ذكر الأحداث التالية على سبيل المثال: شكلت الهجرة الجماهيرية من دول شمال إفريقيا في أوائل الخمسينيات من القرن الفائت الحدث الذي بلور، أكثر من أي شيء آخر، طابع المجتمع الإسرائيلي، فهي التي أودعت الشرخ الطائفي وواجهت ما بين «الجنوبيين» والقراء والشماليين، الأغنياء، وضفرت ما بين الأصل الطائفي والانتماء السياسي. وقد حدث هذا كله من دون أن يتوقعه أحد ومن دون القدرة على تنبؤ ذلك مسبقاً.

لم يتوقع أحد أيضاً أن تنفجر حرب حزيران ١٩٦٧، و فقط قائل جداً كان في إمكانهم تقدير التطورات الدراماتيكية التي ستمثلها على السياسة الإسرائيلية عامة، ولقد مضت أكثر من ٤٧ سنة ولم يحل بعد «اليوم السابع» لهذه الحرب، التي ما زالت تبث غالبية الموارد الروحية والمادية وتزيد تشوه النفوس.

في أواخر الثمانينيات لم يقدر أحد أن الاتحاد السوفييتي سينهار، أو كيف ستؤثر تصفية «الحرب الباردة» في ميزان القوى في الشرق الأوسط، وأنه خلال أقل من عشرة أعوام على هذا الانهيار سينضم إلى المجتمع الإسرائيلي أكثر من مليون ناطق باللغة الروسية، وأن «الثورة الثقافية» التي أحدثتها هذه الهجرة - والتي كان من ملامحها تصفية مفهوم «بوتقة الصهر» وتبلور تعددية ثقافية وسياسة هويات - ستغير الثقافة الإسرائيلية على نحو كبير.

ولم يفت بعض ثالث أن يشير إلى أن البشر وكذلك المجتمعات، ليسوا على استعداد للعيش في عدم يقين، لكن في إسرائيل ثمة سبب آخر للاعتقاد الساذج بأنه إذا ما جرى استثمار جهد أكبر فإن بالإمكان توقع التطورات فيما وراء الحدود بالضبط.

ووفقاً لما أكده يورام بيري في حينه فإن هذا الأمر ناجم عن إيمان أعمى بأن ما يحول دون إنهاء النزاع «هو ليس نحن- ذلك بأننا نرغب في السلام» وإنما غياب شريك في الطرف الثاني. ولذا فإن ما يبق على سبيل الفعلة هو أن تكون سبيلين ونكتفي بالإصغاء إلى الأصوات الصاعدة من هناك، إذا كانت هناك نية لمبارتنا، فسنكون مستعدين لذلك، وإذا عجز أحد ما، بجيء اليوم الموعود، عن الرغبة في السلام فإننا نتحدث معه». وهو ما اعتبره بمثابة خداع ذاتي واضح، لأنه يتغاضى عن حقيقة أن وجود أو عدم وجود شريك في الطرف الثاني، مثلاً، يقدّر كبير جداً، نتيجة لأفعال إسرائيل أيضاً، إذا لم يكن أساساً.

ولقد تمثل استنتاجه آنذاك في ما يلي: «بدلاً من تنمية الوهم/ الخداع الذاتي بأنه ينبغي أن تكون لدينا استخبارات جيدة كي نتنبأ يحدث لدى جيراننا، فإن من المفضل تبني سياسة جيدة من أجل أن تؤثر في ما يحدث هناك إزاءنا».

وهو من دون أدنى شك استنتاج صحيح بشأن الحالة الراهنة التي جاءت وقائعها بمنزلة إنباء مدو بأن إسرائيل لم تتعلم أي شيء بعد عشرات الأعوام من أخطائها السياسية، ومن استنكافها عن الإقرار أن في الشرق الأوسط أشياء يمكن أن تكون غابت عن عقل استخباراتها مثلما يمكن أن تغيب عنه أشياء أخرى في المستقبل أيضاً.

يمكن القول منذ الآن إن أحد محاور التعاطي مع الحرب الإسرائيلية العدوانية الحالية على غزة بعد أن تضع أوزارها، سيتمثل بتوجيه نقد حاد إلى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية من جراء الإخفاق في استشرف قدرات المقاومة الفلسطينية. والقصد على وجه التحديد القدرات التي جعلت «تنظيماً مسلحاً يأتي في الدرجة الأخيرة بين أعداء إسرائيل من حيث القوة، يتحذى أقوى دولة في الشرق الأوسط طوال أيام عدة من دون أن يستسلم»، كما قال اللواء احتياط يعقوب عبيدور، مستشار الأمن القومي السابق لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لدى دخول الحرب أسبوعها الثالث.

ويضيف المجال لاستعراض القرائن على هذا الإخفاق، لكن أهمها يتعلق بالفشل في قراءة سلوك حركة «حماس» والنجم عن تقدير معظم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عشية الحرب أن هذه الحركة تمرّ بمرحلة صعبة جداً وتعاني من ضعف سياسي وعسكري، فقد أجبرتها الحرب الأهلية في سورية على قطع علاقاتها مع حليفين مهمين: سورية وحزب الله، كما تسببت هذه الحرب بانقطاع علاقاتها بصورة كاملة مع أهم دولة داعمة لها، إيران، التي شكلت مصدراً أساسياً لدعم الحركة بالمال والسلاح، ووفقاً لهذا التقدير، فإن «حماس» اعتمدت على العلاقات الوثيقة التي بنتها مع اللاعبين الجدد الذين برزوا في أعقاب الثورات في العالم العربي: الحركات الإسلامية، وخيل للحركة أن بناء علاقات وثيقة مع مصر تحت حكم «الإخوان المسلمين»، ومع قطر الغنية التي تحلّت نفوذاً، ومع تركيا في ظل حكم أردوغان، سيعوضها عن خسارتها حلفاءها التقليديين، لكن الأمور ما لبثت أن انقلبت رأساً على عقب.

ولدى متابعة ما نُشر إلى الآن في المحور المتعلق بالاستخبارات لا مفر من ملاحظة أن النقد كان صارماً للغاية، لا سيما في ضوء واقع أن مؤسسة الاستخبارات نفسها ارتكبت في الأعوام الأخيرة إخفاقات كثيرة في مجال استشرف الكثير من التطورات في الشرق الأوسط، بدءاً بنتائج الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، وانتهاء بإسقاط حكومة سعد الحريري في لبنان، مروراً بترساسة الأسلحة لدى حزب الله عشية حرب لبنان الثانية، والمظاهرات المدنية في إيران... والقائمة طويلة.

وسبق لهذه المؤسسة أن تعرّضت أكثر من مرة إلى مثل هذا النقد الصارم. وكنت في «المشهد الإسرائيلي» قد تناولت ذلك النقد قبل نحو خمسة أعوام عندما بدأت تلوح أولى تباشير الثورات في العالم العربي وخصوصاً في مصر في مقال حمل العنوان نفسه تقريباً («هزيمة العقل الإسرائيلي»).

وأجد من المناسب أن أعود إلى ما كتبته مركزاً مقولة «ما أشبه الليلة بالبارحة».

فلقد أوردت من ضمن أمور أخرى أنه بغية تخفيف وطأة «الجلد الذاتي» عمد كبار المحللين العسكريين والإستراتيجيين إلى استعادة حقيقة أن احتمالات نجاح الاستخبارات في استشرف سلوك الجماهير الشعبية تبقى ضئيلة للغاية، فضلاً عن أن استخبارات دول أخرى أقوى نفوذاً من إسرائيل واجهت الإخفاق في هذا المجال، بل وفي مجالات محدّدة وقابلة للاستشرف أكثر، ولعل أشهرها - إذا ما تأينا بأنفسنا عن نظرية المؤامرة - كامن في «إخفاق الاستخبارات الأميركية في معرفة عدم امتلاك الرئيس العراقي السابق صدام حسين أسلحة دمار شامل». وفي هذا السياق فإن البعض استعاد، بقدر من السخرية السوداء، كيف أن وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، قال عندما سُئل في مؤتمر صحافي عن إخفاقات استخبارات بلاده قبيل غزو العراق: «يبدو أننا لا نعرف أننا لا نعرف».

مع ذلك فإن القضية في العمق لم تعد منحصرة في معادلة «إسرائيل لا تعرف أنها لا تعرف»، بقدر ما أنها تعبر عن هزيمة مدوية لـ «العقل الإسرائيلي» الذي كان ولا يزال أسير مفهوم متكلس أجاد أحد المعلقين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين توصيفه حين قال: إن المشكلة ليست كاملة في رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») أو في رئيس هيئة الأركان العامة، وإنما هي مشكلتنا جميعاً حينما نسالهما.

والمشكلة أيضاً - أضاف - هي أننا لا نزال، بعد



غزة: حرب على كل شيء.

دعا إلى وضع غزة تحت انتداب الأمم المتحدة

## ليبرمان: قررنا إنهاء مرحلة التعامل مع الأنفاق ولا يوجد أي قرار بشأن وقف الحرب على القطاع!

وحول صورة إسرائيل لدى الرأي العام العالمي، قال ليبرمان «إنني أواجه في الوقت نفسه سلسلة محاولات للمس بشريعة حقنا في تقرير المصير، والجمعية العامة للأمم المتحدة ستجتمع هذا الأسبوع، وهناك محاولات لعقد اجتماع للدول الموقعة على معاهدة جنيف، وهناك موجة عداة للسامية تفجرت على خلفية المواجهة (المسلحة في غزة). وكل هذا موجود ضمن عناية وزارة الخارجية. وبادرنا إلى عدد كبير من المقابلات الصحافية، وبادرنا إلى مظاهرات، وصمغ أنه على الشاشة يظهرون بداية المس بالبرياء (في قطاع غزة)، ولأسفي يوجد مس بالبرياء، لكن بيئون الرواية الإسرائيلية أيضاً، التي بموجها تستخدم المنظمات الإرهابية السكان كدرع بشري. ومن يعتقد أنه ستكون في وسائل الإعلام صورة أحادية الجانب، وضربة قاضية، فإن هذا ليس موجوداً في وسائل الإعلام العالمية. لكن نحن ننجح في بث رواية الجانب الإسرائيلي».

واعتبر ليبرمان أن إسرائيل تتلقى دعماً دولياً واسعاً يسمح لها بمواصلة العملية العسكرية في القطاع بعد مرور ٢٨ يوماً على الحرب، وقال إن «الجانب السياسي هو التحدي الأكثر تعقيداً بالنسبة للدبلوماسية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة». وفي الأسبوع الرابع للعملية العسكرية، فإن الجيش الإسرائيلي حر في العمل رغم الضغوط الدولية، ومجلس الأمن الدولي، وهو الأداة الأولى التي يبحثون فيها في أي أزمة دولية، لم يتخذ أي قرار حتى الآن في الموضوع وإنما نُشر بيانات صحافية فقط. وينبغي القول باستقامة إن هذا الوضع حاصل بفضل التعاون مع الولايات المتحدة. ويوجد للولايات المتحدة وزن حاسم ولكن هناك عمل كثير قامت به دبلوماسيتها».

أساساً لتفاهات من أجل وقف إطلاق النار في غزة. وقال إن «علينا التفكير في كيفية تحقيق الأهداف، وهي الهدوء في البلدات المحاذية للشرط الحدودي مع قطاع غزة، والقضاء على تهديد الصواريخ ومنع تعاطف قوة حماس، ونحن نقف أمام ثلاثة خيارات واضحة: تسوية، إخضاع حماس وإهمال، بمعنى أن يستمروا في إطلاق الصواريخ ونحن لا نرد، والخيار الثالث، الإهمال، لا يمت للواقع بصلة. فهذا أنت تبقي المبادرة بيدي حماس لتطلق النار متى تشاء، وهي تسيطر على ارتفاع السنة النيران وأنت ترد فقط. وليس بإمكان دولة أن تحيا وفق قرارات منظمة إرهابية وما إذا كانت تريد خرق الهدوء أم لا». من جانبه، قال رئيس لجنة الخارجية والأمن، زئيف إكين، إنه ليس واضحا له ولاعضاء اللجنة ما إذا كانت إسرائيل تتوكل على وقف القتال أم أن العملية العسكرية ستستمر. وعقب ليبرمان على ذلك قائلاً إنه «تقرر إنهاء مرحلة التعامل مع الأنفاق، ولا يوجد أي قرار بشأن وقف العملية العسكرية. ونحن مستمرين في التعامل مع مرحلة الانسحاق وهناك إعادة انتشار جديد للجيش الإسرائيلي عندما ينتهي التعامل مع الأنفاق، والعملية العسكرية لم تنته. وينبغي اتخاذ قرارات بشأن استمرار عملياتنا الميدانية».

وهاجم ليبرمان الصحافيين الأجانب الذين يعملون من قطاع غزة ووصفهم بأنهم غير موثوقين. وقال إن الصحافة داخل غزة تتعاون بقدر كبير مع حماس، ولن تشاهدوا صوراً تطلق الوحدة حماس النار على متظاهرين سُموا من مغامرات حماس والجها، ولن تشاهدوا مخربين يتراجمون ويطلقون الصواريخ من مدارس ومستشفيات ومساجد».

## وثيقة مسربة تكشف تعاوننا استخباريا أميركيا- إسرائيليًا ضد مصر إبان حكم مرسي!

ويتركز التعاون الاستخباري الأميركي - الإسرائيلي، وليس كله، على «أهداف في الشرق الأوسط تشكل تهديداً إستراتيجياً على المصالح الأميركية والإسرائيلية». وتم انتهاز فرص للوصول إلى أهداف مفضلة. وبموجب اتفاق متبادل، فإن الأهداف الجغرافية تشمل دولاً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي وجنوب آسيا والجمهوريات الآسيوية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. ويشمل التعاون في هذه الدولة جمع (معلومات) من داخل الاتصالات الداخلية بين الحكومات والجيش والمجال المدني والدبلوماسي ومراقبة أجهزة أمنية واستخبارية. ومجموعة الأهداف المتعددة القويات تشمل نشرًا إقليمياً للأسلحة دمار شامل ورهاب دولي أو غير تابع لدولة ما. ويسمح خط اتصال خاص بين NSA و٨٢٠٠ بنقل معلومات خام إلى جانب مراسلات بحثية وتكنولوجية يومية. ويعمل في NSA و٨٢٠٠ على «تقديم توصيات أمنية» و«معلومات» التي تحصل الوحدة ٨٢٠٠ على هندسة وحل شيفرات. وتحصل على إمكانية الوصول المراقب إلى تقنيات وأجهزة أميركية متطورة، بواسطة اقتناء مباشر وأموال المساعدات العسكرية».

وتتفاخر الوثيقة بـ «قصص النجاح» وعلى رأسها كشف خطط تطوير البرنامج النووي في إيران، وبعد ذلك في سورية، وخطط حرب الله والمنظمات الفلسطينية وحركات الجهاد العالمي. رغم ذلك، أشارت الوثيقة إلى إشكالية في التعاون مع وحدة الاستخبارات الإسرائيلية والحساب من «اعتبارات سياسية والخشية من خرق حق الملكية لأصحاب التكنولوجيا» أي التخوف من سرقة معلومات حول أجهزة متطورة.

السلام هذه تقضي بتقييد إسرائيل بشكل كبير في جمع معلومات استخبارية حول مصر. وتم تقييد انتشار الوثيقة في إسرائيل والولايات المتحدة، ولم يشمل ذلك الدول الشريكة الدائمة في النادي الأنجلو- ساكسوني «العيون الخمس»، وهي بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وإضافة إلى الولايات المتحدة. وتتضمن الوثيقة تفاصيل العلاقات الاستخبارية بين NSA وإسرائيل وتشمل تعديلاً لصيغة سابقة كان سنودن قد نشرها العام الماضي. ويعبر عن عمق التعاون من خلال المصطلح الذي يستخدم لوصف مهمة المراقبة التي أقيمت على عاتق الوحدة ٨٢٠٠ في مصر، وهي جمع معلومات مفيدة، كما هو متبع في العلاقة بين جهات في نفس جهاز الاستخبارات وليس بين جهازي استخبارات أجنبيين. ووصفت الوحدة ٨٢٠٠ في الوثيقة على أنها «الوحدة الوطنية الإسرائيلية لجمع المعلومات الإلكترونية» ISNU. وتشير الوثيقة، التي تتحدث عن نجاحات استخبارية هامة ضد أهداف مشتركة، إلى البرنامج النووي الإيراني، وجاء في الوثيقة أن NSA «تقيم علاقات تكنولوجية وبحثية بعيدة المدى مع ٨٢٠٠ وتتقاسم معها معلومات حول قابلية التناول، اعتراض (محادثات ومراسلات)، أهداف، تحليل ووضع تقارير. وعلاقات جمع المعلومات الإلكترونية هذه تزايدت وشكلت عاملاً مسرعاً لتوسيع التعاون الاستخباري بين الولايات المتحدة وإسرائيل. والتحولت الهامة في التوجه التقليدي لـ NSA و٨٢٠٠ نحو جمع المعلومات الإلكترونية حتى على توسيع التعاون ليشمل أجهزة استخبارات إسرائيلية وأميركية أخرى، مثل CIA (وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية) والموساد ومنظمة العمليات الخاصة التابعة ل«أمان».

تفتق ذهن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان، عن فكرة جديدة من بنات خياله، على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة، واقترح خلال مشاركته في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أمس الاثنين، وضع قطاع غزة تحت انتداب الأمم المتحدة، وأن تتم المطالبة بذلك من خلال تفاهم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليبرمان قوله «إن الجميع يتساءلون حول ما الذي سيحدث في اليوم الذي يلي العملية العسكرية على فرض أن إسرائيل ستغلب على حماس؟ هناك عدة أجوبة، وينبغي التفكير بالطبع في انتداب دولي للأمم المتحدة على غزة. والانتداب البريطاني لم يكن تاريخاً إسرائيلياً فقط. والأمم المتحدة حصلت على انتداب في تيمور الشرقية وكوسوفو، ورأينا أنه كان ناجحاً هناك، وينبغي دراسة إعادة الانتداب لإدارة غزة والسيطرة عليها من قبل الأمم المتحدة وهذا يستوجب توافقاً بيننا وبين السلطة الفلسطينية، ولا توجد حاجة إلى استعداد لذلك من جانب الأمم المتحدة وإنما من جانب أهم الأطراف الضالعة بذلك، وهما إسرائيل والسلطة».

ونقل الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» عن وزراء إسرائيليين قولهم إن «فكرة ليبرمان بشأن القطاع تبدو كما لو أنها هلوسة». وهو لم يطرحها في الكابنيت (الحكومة الأمنية المصغرة) من قبل أبداً. وعبر ليبرمان عن استيائه من المحادثات التي يجريها الفلسطينيون، وبضمنهم حركة حماس والجهاد الإسلامي، في القاهرة، واعتبر أن المطالب الفلسطينية لا يمكنها أن تشكل

رغم توتر العلاقات بين الإدارة الأميركية، وخاصة الرئيس باراك أوباما، وحكومة إسرائيل، وخاصة رئيسها بنيامين نتنياهو، إلا أن العلاقات الأمنية بين الدولتين ليس فقط أنها لم تتراجع وإنما تتعزز باستمرار. ومن هذا المنظار ينبغي رؤية الاتفاق الذي كانت قد توصلت إليه أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية حول «توسيع التعاون بيننا» من خلال متابعة ما يحدث في مصر، في أعقاب صعود الرئيس المصري محمد مرسي، إلى الحكم، في حزيران العام ٢٠١٢. كمنسوب لحركة الإخوان المسلمين.

فبعد مصادقة رئيس جهاز الاستخبارات الوطني في إدارة أوباما، الجنرال المتقاعد جيمس كلافر، وكلفت وكالة جمع المعلومات الإلكترونية الأميركية (NSA) الوحدة ٨٢٠٠ في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان») بتزويدها بمعلومات استخبارية حول «قضايا إستراتيجية مختارة وخصوصاً الجهات الإرهابية في سيناء».

وذكر موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني، أمس الاثنين، أن هذه التفاصيل وردت في وثيقة سرية للغاية لوكالة NSA ومؤرخة من نيسان العام ٢٠١٣، ونشرها موقع «انترسيفيت» الإلكتروني التابع لظن غرينوول، شريك إدوارد سنودن في نشر وثائق الاستخبارات الأميركية التي حصل عليها الأخير بعد أن فر من خدمته في هذه الوكالة.

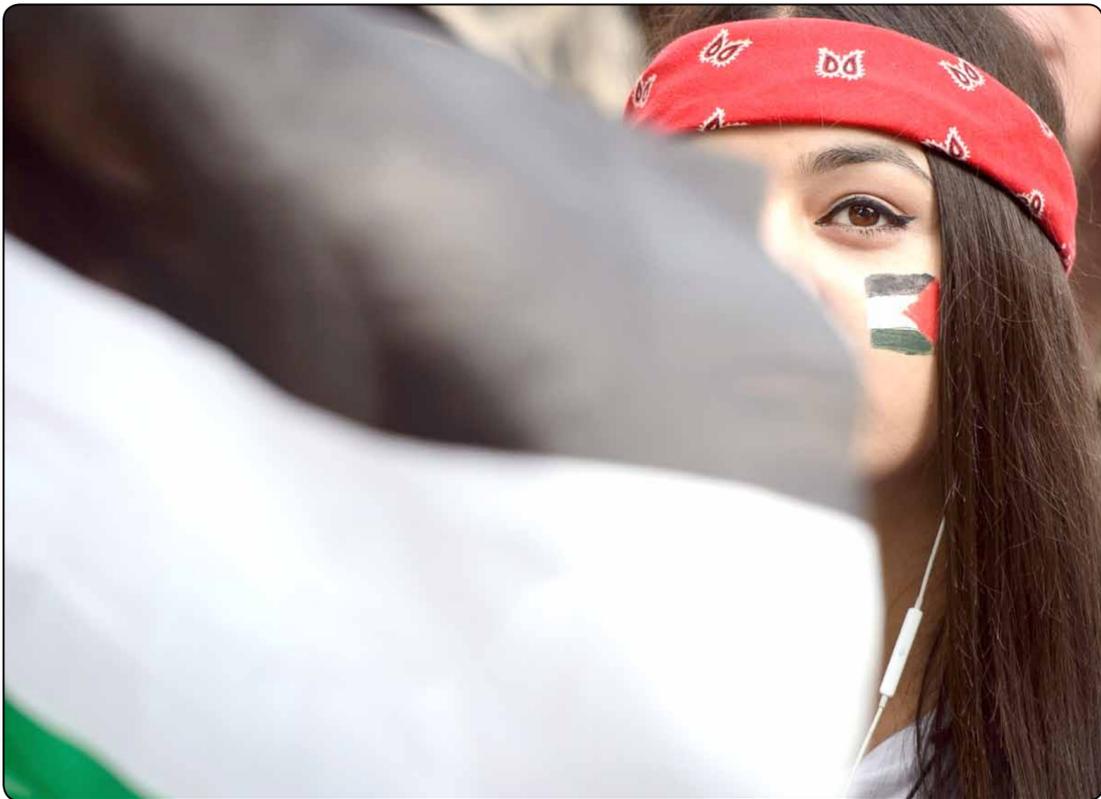
وتمت كتابة الوثيقة خلال فترة رئاسة مرسي، وقيل «ثورة يوليو» العام الماضي، وليس واضحاً ما إذا كانت الاستخبارات الإسرائيلية والاستخبارات الأميركية لا تزال تتبادل المعلومات الاستخبارية حول مصر. وأشارت «هآرتس» إلى أن مصر هي أول دولة عربية وقعت على اتفاقية سلام مع إسرائيل، وأن اتفاقية

# الاحتلال والاستيطان مسؤولان بصورة مباشرة وحصرية عن تآكل مكانة إسرائيل الدولية وتراجعها!

**\*من الضروري بل الإجباري أن تعترف الأوساط السياسية الإسرائيلية كلها بتدهور مكانة إسرائيل الدولية وبخطر العزلة المخيم**

**فوق رأسها، فضلا عن الاعتراف بإسقاطات هذا التدهور ومدلولاته العملية. ومن يرفض الاعتراف بهذا يعرض نماء إسرائيل**

**وازدهارها بل وجودها المستقبلي إلى خطر جسيم\***



تظاهرة في لندن احتجاجا على انتهاكات إسرائيل في غزة.

١ - الوقف التام لجميع إجراءات الضم، على اختلافها؛ على إسرائيل التوقف التام عن أية خطوات أو إجراءات تُفسر بأنها تدل على نيتها مواصلة تكريس سيطرتها على الضفة الغربية أو ضم مناطقها إلى إسرائيل. وفي الأثناء، يتعين على حكومة إسرائيل الامتناع عن تطوير البنى التحتية التي توصل بين إسرائيل والمناطق، مثل مشروع سكك القطار الجديدة الذي صادقت عليه «الإدارة المدنية» مؤخرا. كما يتعين عليها، أيضا، الامتناع عن مواصلة خلق الحياة الفلسطينية في مناطق C. وفوق هذا كله، يتوجب إلغاء جميع المبادرات الحكومية لإنشاء مبان استيطانية جديدة في المناطق، مثل الملائمة التي أعلنت للبناء في منطقة E١.

ب - تجسيد أعمال البناء في المستوطنات، حتى وإن لم يكن ثمة أفق سياسي للمفاوضات، ينبغي على إسرائيل تجسيد أية مبادرات للبناء في المستوطنات، فضلا عن تهاد إسرائيل والتزامها في هذا الشأن في إطار اتفاقيات أوسلو وخارطة الطريق، فإن استمرار البناء في المستوطنات يشكل استفزازا وتحديا في نظر الغرب فيما يتعلق بنوايا إسرائيل مواصلة السيطرة على الضفة الغربية ويؤثر بالتالي، بصورة مباشرة، على مكانة إسرائيل الدولية ومدى عزلتها بين الأمم.

ت - الدفع نحو سن قانون «الإخلاء - التعويض»؛ كما القانون الذي جرى سنه عشية انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، يتعين على أعضاء الكنيست الدفع نحو سن قانون مماثل يضمن، منذ الآن، حقوق الذين سيتم إخلاؤهم طوعا من المستوطنات في الضفة الغربية، ومن شأن هذا القانون أن يتيح المجال أمام المعنيين بمغادرة بيوتهم هناك منذ الآن. لكن الأهم من ذلك هو أن هذا القانون سيثبت للعالم أجمع مدى جدية النوايا الإسرائيلية في ما يتعلق بلح الدولتين وإنهاء السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ث - مكافحة البؤر غير القانونية؛ تقدم دولة إسرائيل اليوم الدعم، المباشر أو غير المباشر، لنحو ١٣٠ بؤرة استيطانية تمت إقامتها بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، على الرغم من أن الدولة نفسها تعترف هذه البؤر، رسميا، بأنها «غير قانونية». ولكن يتوجب على أذرع فرض القانون وتطبيقه في دولة إسرائيل بذل كل ما في وسعها لوضع حد لهذا العبث الذي تقوم الدولة في إبطاره برصد أموال وموارد غير قليلة لمشروع منظم تعتبره هي نفسها «انتهاكا للقانون». وينبغي لهذه الحملة - التي يتوجب القيام بها فورا وحتى قبل إخلاء هذه البؤر - أن تقوم على الشفافية التامة في كل ما يتعلق بالمبررات الحكومية التي يتم استخارها في الضفة الغربية، منع تزويد هذه البؤر بالخدمات التعليمية الأساسية الأخرى، حتى تطبيق قوانين البناء والتنظيم الإسرائيلية عليها، بصورة فعالة وناجحة.

ج - يتعين على الطاقم الإعلامي في ديوان رئيس الحكومة إطلاق حملة دعائية رسمية لتهيئة النفوس في إسرائيل لتقبل تسوية سياسية دائمة مع الفلسطينيين.

ح - ينبغي على الحكومة الإسرائيلية التراجع عن المبادرة العربية انطلاقا من اشتراط تقدم التسوية السياسية مع الفلسطينيين برفع درجة علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة، فضلا عن إنشاء علاقات اقتصادية وثقافية كاملة مع دول الجوار.

ويعود معدو البحث، في مقدمته، إلى التذكير بأن «وثيقة استقلال، دولة إسرائيل وجهت نداء حارا إلى المجتمع الدولي «لمد يد العون للشعب اليهودي ومساعدته في بناء دولته واحتضانها في عائلة الأمم والشعوب»، ليشيروا، من ثم، إلى أن «عزل إسرائيل على الصعيد الدولي سيكون بمثابة فشل دولة إسرائيل والحركة الصهيونية في تحقيق أحد طموحاتها المركزية؛ إنشاء دولة للشعب اليهودي يتم قبولها عضوا متساويا في المجتمع الدولي».

وتأسيسا على هذا، يرى البحث أن نفي الخطر وإنكاره، كما نفي التغيير الجوهرى الحاصل في منظومة علاقات إسرائيل الدولية وإنكاره، (وهو ما تفعله الحكومة، رسميا) سوف يكبد المجتمع الإسرائيلي ثمنا باهظا لا يمكن تحمله، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، أمنيا وقيميا.

ويلخص معدو البحث، في ختام «المقدمة»، غايتهم منه بالقول: الهدف من هذه الوثيقة هو وقف مسلسل الإنكار الخطير، الاعتراف بواقع العزلة التي تواجهها إسرائيل دوليا، النظر فيها باعتبارها جزءا من مسألة مكانة إسرائيل الدولية وعرض حل للأزمة الراهنة، ولو بالخطوط العامة. ذلك أن المكانة التي تحققت لإسرائيل على المستوى الدولي هي نتاج الجهد المتواصل الذي سطر نجاحات باهرة، فيما يواجه هذا الإنجاز اليوم أزمة جديدة وخطيرة. ويمكن لنا، من خلال التحليل الذي تتضمنه هذه الوثيقة، استخلاص استنتاج واضح وحازم في ما يتعلق بالأسباب التي أوصلت إسرائيل إلى شفا الأزمة؛ إنه استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وإصرار حكومات إسرائيل على المضي في مشروع الاستيطان في هذه المناطق، بما يتعارض مع القانون الدولي ومع الإجماع الغربي. هذان العاملان (الاحتلال والاستيطان) هما المسؤولان المباشران والحصريان عن تآكل مكانة إسرائيل الدولية وتراجعها المتواصلين. وطالما بقيت المستوطنات قائمة على حالها، فمن المؤكد أن خطر عزل إسرائيل سيتصاعد باستمرار.

### التوصيات السياسية

في هذا الباب، يضع معدو البحث توصياتهم بصيغة واضحة وحازمة لا لبس فيها، قط، على النحو التالي: من الضروري، بل الإجباري، أن تعترف الأوساط السياسية الإسرائيلية، كلها، بتدهور مكانة إسرائيل الدولية وبخطر العزلة المخيم فوق رأسها، فضلا عن الاعتراف بإسقاطات هذا التدهور ومدلولاته العملية. ومن يرفض الاعتراف بهذا فهو يعرض نماء إسرائيل وازدهارها، بل وجودها المستقبلي، لخطر جسيم.

العامل الأول والأكثر أهمية في تراجع مكانة إسرائيل الدولية وتدهورها هو مشروع الاستيطان الذي يسود في العالم إجماع جارف على رفضه ومعارضته. وحتى الذين لا يعتقدون بوجوب الإخلاء الفوري لجميع المستوطنات، بسبب وضعها القانوني الإشكالي وتخريبها لمساعي التوصل إلى تسوية سياسية، يتوجب عليهم الاعتراف بالأثمان الباهظة التي ترتبت على مواصلة السيطرة على المناطق (الفلسطينية). وضع سياسة خارجية مثابرة توجهها المصالح الإسرائيلية وتعتبر عن التزامها بالموقف المعلن بشأن حل الدولتين، ويستوجب هذا اعتماد الخطوات والإجراءات التالية:

متفقان على أن سيرورة عزل إسرائيل في الحلبة الدولية (إذا ما كانت مثل هذه السيرورة تحصل فعليا) تحمل إسقاطات دراماتيكية محتملة. ذلك أن إسرائيل هي دولة صغيرة لا تملك سوى القليل جدا من الموارد الطبيعية والبشرية، الاجتماعية والتكنولوجية، مما يجعل تقدمها ونموها الاقتصاديين، مناعها الاجتماعية ومستقبلها الأمني، رهن علاقاتها مع الدول الأجنبية. وهذه العلاقات، التي تسير في عدة مستويات مختلفة - ثقافية، تربوية، اجتماعية، تجارية واقتصادية - تؤثر على مستوى الحياة وجودتها في إسرائيل وعلى الإمكانيات والاحتمالات المتاحة أمام مواطنيها، في شتى مناحي الحياة ومجالاتها، ومن بين المؤشرات الدالة على هذه الحقيقة، مثلا، أن حجم (قيمة) الصادرات الإسرائيلية يشكل نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن ما يقرب من نصف الاقتصاد الإسرائيلي برمته مرهون، بصورة مباشرة لصيقة، بنوعية العلاقات مع الزبائن والمزودين في دول أجنبية مختلفة، فيما النصف الآخر من هذا الاقتصاد مرهون، هو أيضا، بهذه العلاقات، وإن بصورة غير مباشرة. ومن هنا، فإن عزل إسرائيل على الساحة الدولية سيؤدي، بالضرورة، إلى إضعاف قدرتها على استغلال الموارد الأساسية المتاحة لها والاستفادة منها، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الاقتصادي، إذا ما تكررنا أن استغلال هذه الموارد وتوظيفها مشروط بتوفر علاقات تجارية متينة مع الدول الأجنبية عامة، والغربية من بينها تحديدا.

### الاحتلال والاستيطان - السببان المباشران والحصريان!

يرى البحث أن حاجة إسرائيل إلى علاقاتها السوية والمتينة مع المجتمع الدولي تنبع، بين أشياء أخرى، من موقعها الجغرافي. فالشرق الأوسط يتمتع بأهمية إستراتيجية استثنائية بالنسبة للاقتصاد والأمين العالميين، وذلك على الرغم من ميزته الأساسية المتمثلة في عدم الاستقرار، السياسي والأمني. ولهذا السبب، بالذات، «تحظى» هذه المنطقة (الشرق الأوسط) بهذا الكم الهائل، نسبيا، من الاهتمام والتدخل العالميين الحثيثين. وفي إطار هذه الرؤية، لا شك في أن عزل إسرائيل على الصعيد العالمي يقلل، بدرجة كبيرة، من قدرتها على التأثير على واقع المنطقة ومستقبلها، وبالتالي على واقعها ومستقبلها هي ذاتها أيضا.

ويضرب البحث مثلا على «قدرة إسرائيل على التأثير على واقع المنطقة ومستقبلها؛ الهجمات العسكرية التي شنتها إسرائيل - طبقا لمصادر أجنبية» - على مازان للأسلحة في سورية في محاولة منها لمنع حصول «حزب الله» اللبناني على ما يصفه البحث بأنه «سلاح استراتيجي»، على ضوء تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في سورية، ويؤكد البحث أن هذه الهجمات لم تكن ممكنة ولحم الملك في الأردن، وإن غياب علاقات دبلوماسية وثيقة مع هذه الأطراف، بوصفها مراكز قوة، من شأنه أن يقلص، بصورة حادة جدا، من قدرة إسرائيل على التأثير على إجراءات وتطورات اقتصادية وأمنية أساسية في المنطقة.

يعيد العدوان الإسرائيلي الجديد على قطاع غزة، في ما أطلق عليه الاحتلال هذه المرة اسم «الجرف الصامد» - إلى الصدارة مرة أخرى مسألة موقف المجتمع الدولي حيال إسرائيل التي تواصل احتلالها للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمله ذلك من مشروع استيطاني كولونيالي متواصل على الدوام دون أي توقف ولا حتى في فترات تجرى فيها «مفاوضات سلام» بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتتمثل مسألة الموقف الدولي هذه، في صورة أساسية، بموضوعة مكانة إسرائيل بين الأمم والدول وما تواجهه من عزلة دولية، تشتد أحيانا وتفرج أحيانا أخرى.

ويشكل الظرف الحالي مناسبة جيدة للتوقف عند بحث جديد حول هذا الموضوع صدر قبل أشهر قليلة عن «مركز مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية» في إسرائيل تحت العنوان التالي: «مكانة إسرائيل في العالم ومسألة العزلة: حلف مازوم»!

وهذا البحث، الذي أشرف على إعداده وكتابته نخبة من الباحثين ضمت: أساف شارون، شيبى غرينفيلد، ميخائيل منكين، عوديد نعمان، جيسي روكمان وداليا شاحم، يقع في ٥٦ صفحة موزعة على ثمانية أبواب تشمل: ١. المدخل؛ ٢. المقدمة؛ ٣. الفصل الأول: العزلة الجيو-سياسية؛ ٤. الفصل الثاني: التغلب على العزلة - الحلف مع الغرب؛ ٥. الفصل الثالث: أزمة العلاقات مع الغرب؛ ٦. الفصل الرابع: حل الأزمة؛ ٧. توصيات سياساتية؛ ٨. هوامش.

وكنّا قد عرضنا في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» أبرز ما جاء في باب «المدخل» في هذا البحث انطلاقا من التأكيد على أن «ليس ثمة شك في أن إسرائيل موجودة الآن في مسار تصادمي مع إجماع عالمي مطبق يكفر بشرعية سيطرتها العسكرية على المناطق».

ويحلل البحث، برسم هذا التشخيص القاعدي وانطلاقا منه، مكانة إسرائيل الراهنة في الساحة الدولية والأزمة التي ستطر إلى مواجهتها، أجلا أم عاجلا، من جراء سياسات الحكومات الإسرائيلية، وخاصة فيما يتصل بالاحتلال والاستيطان بوجه أساسي.

وتستعرض في هذه الحلقة (الثانية والأخيرة) أبرز ما جاء في باب «المقدمة» في هذا البحث وأبرز ما خلص إليه وسجله في باب «توصيات سياساتية».

### أصوات عديدة تحذر والحكومة تملن!

يستهل البحث «مقدمته» بالإشارة إلى ما تشهده السنوات الأخيرة من تصاعد الأصوات الداخلية في إسرائيل التي تحذر من عزلة دولة إسرائيل المتفاقمة على الصعيد الدولي، ويوضح أن هذه الأصوات تصدر من قطاعات وأوساط واسعة جدا في المجتمع الإسرائيلي، سواء من مختلف مكونات خارطة السياسة - الحزبية في إسرائيل، أو من خارجها أيضا. من مثقفين، مفكرين، أكاديميين، شخصيات اجتماعية وأوساط عسكرية. غير أن الموقف الرسمي الذي تتبناه حكومة إسرائيل وتعلنه يمثل في الإنكار المستند إلى أن ليس ثمة أساس لعزلته التكوّنات جميعها وأن إسرائيل لا تواجه خطر العزلة الدولية، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور. وهذا، رغم اعتراف أوساط حكومية بأن ثمة دولا عديدة تضغط على حكومة إسرائيل وتدعوها إلى تغيير سياستها وبأن الاتحاد الأوروبي قد أعلن، مؤخرا، عن جملة من الخطوات والإجراءات التي تقصد توضح وتحديد خطوط الفصل والتمييز بين دولة إسرائيل وبين المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. لكن هذا لا يفيضي - طبقا لهذه الأوساط الحكومية ذاتها إلى الاستنتاج بأن مكانة إسرائيل الدولية تتعرض لأية زعزعة أو اهتزاز، بل العكس تماما هو الصحيح - وفق ما تؤكد هذه الأوساط الحكومية: لم تكن دولة إسرائيل، منذ قيامها، في وضع أفضل مما هي عليه اليوم، إذ أن مكانتها اليوم أكثر ثباتا وقوة من أي وقت مضى، مشاركتها في المؤسسات الدولية المختلفة أكبر وأوسع من أي وقت مضى وعلاقتها الدبلوماسية أوسع وأمتن مما كانت عليه في أي وقت سابق.

ويواصل البحث عرض الموقف الحكومي الرسمي الإسرائيلي في هذا السياق فيشير، مثلا، إلى الشريط الدعائي القصير الذي أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا وعنوانته بالتساؤل التهمي التالي: «أهكذا تبدو العزلة السياسية؟». ويتضمن هذا الشريط صورا لوزير الخارجية ونائبه وهما يصفان دبلوماسيين ورؤساء دول أجانب، من مختلف أنحاء المعمورة، للتأكيد على «مكانة إسرائيل الثابتة والمتينة على الساحة الدولية» ولا يتوقف السعي الحكومي الرسمي إلى «إثبات» مدى ثبات مكانة دولة إسرائيل الدولية ومثابرتها عند هذا، بل يتعداه إلى كتابة و/ أو استكتاب مقالات صحافية تنطق، جميعها، من قاعدة الداع بأن «دولة إسرائيل تسير، بخطى واثقة، في مسار تعاضم قوتها ومكانتها الدوليتين» وبأن «المجتمع الدولي قد توقف عن النظر إليها بوصفها دولة معزولة» وقد بز الجميع في هذا المضمار وزير الاقتصاد والتجارة، نفتالي بينيت، الذي ادعى (في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، ٢٠١٣/٧/٨) بأن «مكانة إسرائيل الدولية اليوم هي في وضع ممتاز» ورفض أية ادعاءات بشأن «تعمق العزلة الدولية التي تحاصر إسرائيل».

ويلفت البحث إلى أن «كلا الطرفين - في هذا السجال -

**مستشار الأمن القومي السابق لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية:**

## إعادة الانتشار على خط الحدود مع غزة كانت ضرورية كي تستعيد القوات النظامية للجيش نشاطها!

أكد اللواء احتياط يعقوب عميدرو، مستشار الأمن القومي السابق لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أن إعادة الانتشار على خط الحدود مع غزة خطوة صحيحة.

وورد ذلك في سياق مقال نشره عميدرو أمس الاثنين في صحيفة «يسرائيل هيوم»، وكتب فيه: «بدأ الجيش الإسرائيلي بتقليص قواته في قطاع غزة، وما إن تستكمل مهمة تدمير الأنفاق القليلة الباقية، فإن الجيش سينشر في منطقة الحدود قوات أقل بكثير مما كان عليه حجمها على طول السياج الحدودي قبل العملية البرية، وسوف تنتشر القوات على خط دفاعي أكثر أمانا ولن تكون على تماس مع المنطقة المبنية في القطاع، أي ما بين السياج ومنطقة فتحات الأنفاق التي انسحبت منها.

«يجب ألا ننسى أن قرار المجلس الوزاري المصغر لدى بدء العملية البرية كان واضحا: تدمير البنية التحتية للأنفاق لا أكثر. وجرى تحديد نطاق العملية جغرافياً بحيث تقتصر على مناطق فتحات الأنفاق الهجومية التي تتوجه نحو أراضي إسرائيل، وتحديد هدفها بتدمير هذه الأنفاق، والان بعد تدمير الأنفاق التي جرى العثور عليها وفي ظل عدم وجود معلومات عن أنفاق جديدة، تكون العملية البرية حققت هدفها، ولا فائدة بالتالي من الاحتفاظ بقوات في مناطق احتكاك لا تعود بفائدة حقيقية على الجيش الإسرائيلي.

«هذا من وجهة النظر الرسمية والتكتيكية، لكن هناك وجهة نظر أخرى أكثر أهمية تتعلق بالمرحلة المقبلة للمواجهة في عملية «الجرف الصامد» «ليس سرا أن أغلبية القوات النظامية للجيش هي التي قامت بالعبء الأكبر للعملية البرية التي انتهت الآن، وهي التي ستتولى تنفيذ عملية برية واسعة النطاق في حال تقرر القيام بها. من هنا، فعلى مستوى الإعداد، كان صحيحا إخراج هذه القوات كي تستعيد نشاطها، ومن أجل استكمال مخزون السلاح، وتوفيق قسط من الراحة، فإذا أرادت إسرائيل احتلال غزة كلها أو جزء منها، فإن هذه القوات يجب أن تنطلق إلى المعركة وهي في كامل قوتها، لأنها ستكون عملية طويلة جدا».

وأضاف: «في الواقع، فإن المشكلة لا تكمن في الاحتلال والسيطرة على نقاط مفصلية في القطاع، فهذا الأمر يستطيع الجيش أن يقوم به خلال وقت قصير، لكنه سيضطر بعد ذلك إلى تطهير غزة من السلاح ووسائل تصنيعه واعتقال العناصر الإرهابية، وهذا لا يمكن القيام به خلال أسابيع بل يتطلب أشهرا. علاوة على ذلك، فمن أجل معالجة جميع الأنفاق في وقت واحد وبسرعة، نشر الجيش قواته على طول الجبهة، وهذا ليس هو الانتشار الأفضل لعملية واسعة في غزة. ومن أجل هذه الغاية كان يجب إعادة هذه القوات إلى الوراء وإعدادها من جديد بما يتلاءم مع هذه العملية، وبالتأكيد ليس على طول خط التماس.

«هذان السببان كافيان لتوضيح لماذا كان صحيحا إخراج معظم قوات الجيش من المنطقة التي كانت فيها الأنفاق» وبرأيه ثمة احتمالات أخرى لمواصلة العملية بصورة لا تؤدي بالضرورة إلى احتلال واسع لقطاع غزة على الرغم من أنه من الأفضل المحافظة على هذا الخيار وجعله قابلا للتلفيز خلال ساعات أو أيام، فهناك احتمالا يستند إلى تضائل قدرة «حماس» على المضي بمواظبي دولة إسرائيل في ضوء إجازات منظومة «القبعة الحديدية»، وهذه القدرة ستتضاءل أكثر في المستقبل القريب عندما ستفقد الصواريخ والقذائف التي في قوتها (وفي تقديرى بقي لدى «حماس» نصف أو ربع ما كان لديها عند بداية القتال).

«وفي إمكان إسرائيل مواصلة جمع المعلومات الاستخباراتية من أجل زيادة إلحاق الأذى «بحماس» واستمرار تكبيدها خسائر في مقاتليها وبنيتها التحتية. وعندما لا يكون الجيش الإسرائيلي على احتكاك مباشر مع الحركة، فإن عدد إصاباته سيكون أقل بكثير. وفي الوقت الذي سيكون بصدد الإعداد للخيار الأول (احتلال القطاع)، بإمكانه أن يواصل ضرب «حماس» بوسائل دقيقة من جميع الاتجاهات. ومما لا شك فيه أن إسرائيل في الوضع الحالي تملك نفسا أطول بكثير من «حماس» وقدراتها لم تتعرض أبدا، بعكس قدرات الحركة الأذنة في الاضمحلال ولا تعرف من أين يمكن أن تستبدلها».

وتختم عميدرو: «إن ما يمكن قوله هو أنه سواء بالنسبة للذين يريدون حل المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد، أي احتلال غزة لاقتحامه بعدم وجود حل آخر للمشكلة، أو بالنسبة إلى الذين يريدون تسوية مستقبلية تؤمن الهدوء لوقت طويل حتى لو اضطرنا إلى مواجهة «حماس» مرة أخرى، فإن إخراج الجيش إلى خط مريح أكثر خطوة صحيحة، وتوسيع العملية من الخطوط التي كان ينتشر فيها الجيش خطأ كبير من الجيد أنه لم يحدث.

«وهناك مشكلة من المهم جدا معالجتها الآن من أجل تخفيف الضغط الذي سيزداد كلما ازدادت حدتها، هي المشكلة الإنسانية، وهذه مشكلة حقيقية لأن حماس تنتشر وسط المدنيين وتتحرك وسطهم، مما تسبب بإصابة كثيرين منهم في إطلاق النار وفي تفجير منصات إطلاق الصواريخ والقيادات ووسائل تصنيع السلاح ومخازن السلاح الصاروخي. من المحتمل أن يصل عدد القتلى إلى ٢٠٠٠، وحتى الآن لم يتضح عدد قتلى أنصار حماس في المعارك مع قواتنا. وقد يصل الجرحى إلى آلاف، وسيكون عدد اللاجئين الذين دمرت منازلهم كبيرا جدا، وهذه كارثة كبيرة سببتها حماس لشعبها، ومن غير المناسب أن تتجاهلها إسرائيل».



إعداد: برهوم جرابيسي

## مسؤولون في المالية يستبعدون ضررا اقتصاديا كبيرا جراء العدوان على غزة!

**\*تقديرات المسؤولين تتعلق بحال استمرار العدوان حتى منتصف الشهر الجاري\* احتياطي الميزانية الكبير قادر على تمويل المصاريف المباشرة للعدوان\* المعطيات ستتغير في حال استمر العدوان فترة أطول\* وزير المالية الحالي والسابق ينضمان إلى هذه التقديرات\***

**تجارب السنوات الأخيرة دلّت على أن ارتفاع القوة الشرائية بعد أيام الحرب يعوّض عن التراجع الذي يحصل في أيام الحرب\***



العدوان على غزة: قيمة الفائتة لم تتضح بعد.

(أفب)

الميزانية العامة أكثر من ١/٦، وتقدر ميزانية الجيش السنوية الثابتة بنحو ١٦ مليار دولار، عدا ٣ مليارات دولار هي الدعم العسكري الأميركي السنوي، كما يتلقى الجيش ميزانيات إضافية غير ثابتة من الميزانية العامة، تتراوح

سوريا ما بين مليار إلى ١٫٥ مليار دولار.

وجاء العدوان في أوج جدل كهذا، يستتبق إعداد الميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٥، ولهذا فإن الجدل زال حاليا، ولا يبدو أنه سيظهر مجددا في الأشهر المقبلة، لا بل نتحدث وزارة المالية حاليا عن تحويل ميزانية إضافية سريعة للجيش تتراوح قيمتها ما بين ١٫٢ إلى ١٫٥ مليار دولار، وهي من ميزانية الاحتياط، أو من الفائض في بعض الوزارات.

ثم يأتي القطاع الاقتصادي الخاص، الذي يكثر الحديث عن الخسائر المالية، من أجل رفع سقف التعويض الحكومي.

لكن رغم هذه الحقائق، فإن الحكومة الإسرائيلية ستستثمر هذا العدوان من أجل توجيه ضربات اقتصادية أكبر ضمن ميزانية العام المقبل ٢٠١٥، وضحية هذه الشرائح ستكون بالأساس الشرائح الفقيرة، التي غالبيةها من فلسطينيي ٤٨، لكن المتضررين من اليهود سيحافظون على هدوء، لأن الحكومة ستقتنعهم أن هذا «ثمن بقائهم على قيد الحياة، من عدوهم الأكبر»، بينما هذا الثمن لا يطاق حيتان المال الذين سيواصلون جني الأرباح الخيالية بشكل عام ومن الحرب ذاتها بشكل خاص.

هذا الدعم المباشر الذي تحصل عليه إسرائيل من عدة دول.

### الأرقام والسياسة

كما هي حال الحروب الأخيرة التي شنتها إسرائيل، فقد رافقت العدوان على غزة حملة إعلامية متشعبة، أحد أهدافها المركزية إظهار إسرائيل في «مكانة الضحية»، وإحدى الوسائل لهذا الغرض كانت «الخسائر الاقتصادية»، وتنتشر في الفضاء الإعلامي يوميا معطيات «ضخمة» حول الخسائر الاقتصادية التي «تكتديها» إسرائيل، إن كان على مستوى السوق والمصالح التجارية، وما يرتبط بهذا من تراجع القوة الشرائية، أو على المستوى الأكبر، وهو «خسائر» البنى التحتية، وتكلفة الحرب العسكرية وغيرها، وهناك عدة جهات معينة بإبراز معطيات الخسائر.

والجهة الأولى والأساسية هي حكومة إسرائيل، التي تهدف من وراء إبراز تقارير «الخسائر» إلى لعب دور الضحية، وإلى تهئية الجهات الدعم في العالم، للاستعداد لتسديد قسط كبير من فواتير الحرب، كما شهدنا هذا على مر السنين، ولكن بشكل خاص في سنوات الألفين، وتحت تسميات مختلفة، والداعم الأساس هي الولايات المتحدة، لتلحق بها دول أخرى، وإن بشكل غير مباشر.

أما الجهة الثانية، فهي الجيش، فميزانية الجيش المباشرة تقطعت من

قال مسؤولون كبار في وزارة المالية الإسرائيلية إنه في حال استمرار العدوان على قطاع غزة حتى الثلث الأول من شهر آب الجاري، فإنه لن يتسبب بضرر اقتصادي ذي أهمية، لأن الميزانية العامة الحالية في «وضعية ممتازة»، وقادرة على امتصاص تكاليف الحرب، كما أن وزير المالية الحالي يائير لبيد، والسابق يوفال شتاينيتس، انضما إلى هذه التقديرات، وهذا كما يبدو ردا على سلسلة التقارير التي تتحدث عن «خسائر إسرائيل الاقتصادية»، ونشير إلى أنه من خلف التقارير الإسرائيلية المكثفة حول «الخسائر الاقتصادية» تقف أهداف سياسية، ومنها «الظهور في مظهر الضحية».

ونشير هنا إلى أن الحديث في إسرائيل يجري عن اجمالي «خسائر»، بما فيها خسائر افتراضية، مثل خسارة أيام عمل ونتاج وما إلى ذلك، تصل إلى ٣٫٥ مليار دولار، في حال استمر العدوان شهرا كاملا، إلا أن هذه المعطيات تتعلق باقتصاد يتجاوز حجم الناتج العام فيه ٢٥٠ مليار دولار، أي بمعدل يزيد عن ٣١ ألف دولار للفرد الواحد، وهذا ما يبعد الأحاديث التي تحدثت عن «انهيار اقتصادي» في إسرائيل.

ونقلت صحيفة «ذي ماركر» من مسؤولين في وزارة المالية قولهم إن الميزانية العامة الحالية قادرة على امتصاص الاضرار، طالما يجري الحديث عن بضعة مليارات من الشيكلات، إذ أن الاحتياطي القائم قادر على تسديد هذا الثمن. كذلك يشير مسؤولون إلى أن العجز في الميزانية المالية الحالية يبلغ ٢٫٥٪ من اجمالي الناتج العام، بينما الهدف الذي وضعتة خطة الميزانية العامة لهذا العام ٢٠١٨، ولا يرى مسؤولون ضررا حتى إذا ارتفع العجز في هذه الميزانية إلى ٣٪، من أجل تغطية تكاليف الحرب، عسكريا ومدنيا، ما يعني أن بإمكان الحكومة تمويل ١٫٢ مليار دولار إضافي، عدا الاحتياطي الذي عادة يفوق ملياري دولار.

ويشير محللون اقتصاديون إلى أن وضعية الميزانية العامة الحالية تسمح للحكومة باستصدار سندات دين بشروط جيدة، في الأسواق المالية المحلية والعالمية، ما يجعل احتمالات المناورة المالية في ميزانيتي العامين الجاري والمقبل ٢٠١٥، جيدة، رغم العدوان على غزة.

ولكن المسؤولين ذاتهم يعيرون عن تخوفهم في حال استمر العدوان إلى فترة أكبر، وبالتالي زيادة تكاليف العدوان باكثر مما هو متوقع حتى الآن.

وينضم إلى هذه التوقعات وزير المالية الحالي يائير لبيد، الذي قال في مقابلة تلفزيونية في الأسبوع الماضي، إن تكلفة العدوان على غزة «لم تؤثر على المعطيات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي»، وأضاف أن وزارته ستهتم بأن يكون تمويل العدوان من خلال ميزانية العامة الجاري ٢٠١٤، وأن لا يؤثر على ميزانية العام المقبل ٢٠١٥.

كما أن وزير المالية السابق يوفال شتاينيتس قال في الأسبوع الماضي إنه على الرغم من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد خلال الحرب، فإننا قادرون على اعاش الاقتصاد خلال ستة أشهر، لأنه في الحروب السابقة، أثبت الاقتصاد الإسرائيلي قدرته على العودة إلى مسار الانتعاش بوتيرة غير عادية.

ويشار هنا إلى أنه في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في العام ٢٠٠٦ في العدوانين على غزة ولبنان، سجل النمو الاقتصادي في شهري الحرب ارتفاعا حادا، كما أن الاقتصاد ككل لم يتضرر، لا بل واصل نموه العالي نسبيا، وهذا يعود إلى سلسلة من العوامل الاقتصادية التي لا مجال للتوسع بها هنا، ولكن مثلا، إذا تحدثت إسرائيل حاليا عن تراجع القوة الشرائية، فالتجربة تقول إنه بعد وقف إطلاق النار، تعود الحركة الشرائية بقوة أكبر، كما أن اضطراب الحكومة لاستخدام ميزانيات الاحتياط، يعني تدفق أموال أكبر على الجمهور والاقتصاد الإسرائيلي، ويضاف إلى كل

## «المشهد» الاقتصادي

### موجز اقتصادي

### تخفيض الفائدة البنكية للجم التباطؤ الاقتصادي

ربط كثير من المحللين والجهات الاقتصادية في إسرائيل قرار البنك المركزي بتخفيض الفائدة البنكية إلى مستوى ٥٫٥٪، بالعدوان على غزة، وتراجع القوة الشرائية في أيام العدوان، إلا أن خطوة البنك المركزي كانت في إطار التوقعات المحتملة جدا، على ضوء نسبة التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، التي باتت ٥٫٥٪ بالمائة، وهي دون الحد الأدنى المطلوب للتضخم في إسرائيل، ما بين ١٪ إلى ٣٪، كما أن التضخم منذ مطلع العام الجاري يلامس صفرا بالمتة، ما يشير إلى حالة تباطؤ اقتصادي شديد، تنعكس أساسا في تراجع الحركة الشرائية.

وكان بنك إسرائيل قد قرر تخفيض الفائدة البنكية للشهر الجاري آب بنسبة ٥٫٥٪، لتتخفف إلى أدنى مستوى عرفته إسرائيل، وهو نصف بالمتة، وكانت المرة الأولى التي انخفضت فيها الفائدة إلى هذا المستوى في العام ٢٠٠٩، ثم عاودت الارتفاع بوتيرة عالية، لتصل إلى مستوى ٢٫٥٪ في غضون عامين، ثم عاودت لتتخفف تدريجيا قبل ثلاثة أعوام من الآن.

كذلك، كانت توقعات البنك المركزي للعام الجاري، تشير إلى احتمال انخفاض الفائدة إلى أدنى مستوى لها ٥٫٥٪، ولكن حتى نهاية العام الجاري قد تعاود الارتفاع على الأقل إلى مستوى ٥٫٥٪ أو أكثر.

ومن الأسباب التي عددها بنك إسرائيل لخفض الفائدة، كانت وتيرة التضخم السابق ذكرها هنا، وتراجع الحركة الشرائية، التي انعكست على نسبة النمو في الربع الأول من العام الجاري. (٢٫٣٪)، كذلك فإن المؤسسات الدولية شرعت هي الأخرى في تخفيض توقعات النمو لإسرائيل، في العامين الجاري والمقبل، ويضاف إلى هذا، استمرار ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، بنسبة ٢٪ منذ مطلع العام الجاري. ويشكك محللون في قدرة هذا القرار على إحداث قفزة في الأوضاع الاقتصادية، التي تحكمها سلسلة عوامل اقتصادية متشابكة. ويقول المحلل غاد ليثور في صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن قرار بنك إسرائيل، هو «قرص دواء» للجم التباطؤ، ولكن ليس لمعالجة جذرية للوضع.

### العدوان على غزة لا

### يرفع سعر صرف الدولار

على الرغم من استمرار العدوان على غزة لعدة أسابيع، إلا أن سعر صرف الدولار أمام الشيكال بقي منخفضا، دون أي تأثير، وتراوح طيلة أيام العدوان ما بين ٣٫٤٢ شيكل إلى ٣٫٤٣ شيكل، وهو سعر صرف متدن بالنسبة للمقاييس الإسرائيلية. فحتى الربع الأول من العام ٢٠٠٧ كان سعر الدولار في حدود ٤٫٣ شيكل، ثم بدأ يتراجع بوتيرة عالية، حتى لامس سعر صرفه ٣٫٤ شيكل، في العام ٢٠٠٩، ومن ثم عاود الارتفاع، ليكون لنحو أربع سنوات يتراوح ما بين ٣٫٦ إلى ٣٫٩ شيكل، إلا أنه منذ عام عاد وتراجع إلى المستوى المذكور، في حين أن المستوى المطلوب للاقتصاد الإسرائيلي كحد أدنى لسعر الدولار هو ٣٫٧ شيكل للدولار.

ووصفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ملحقها الاقتصادي «مامون» استمرار تدني سعر صرف الدولار أمام الشيكال بأنه «إحدى المفاجآت الاقتصادية خلال عملية الجرف الصامد». إذ كانت هناك توقعات بارتفاع سعر صرف الدولار أمام الشيكال، خاصة مع استفحال العدوان البري على قطاع غزة.

ويقول بنك إسرائيل إن من أسباب استمرار تدني سعر صرف الدولار، هو الميزان التجاري المتقارب بين الاستيراد والصادرات، والمنح والمساعدا المالية التي تصل إلى إسرائيل من الخارج، وبدء ضخ الفائز الطبيعي للتصدير، ويضاف إلى هذا أن المستثمرين الأجانب تخوفوا لدى بدء العدوان على غزة، ما تسبب في ارتفاع طفيف في سعر صرف الدولار، إلا أنهم سرعان ما تراجعوا، وعاودوا إلى الاستثمار في الأسواق الإسرائيلية المحلية.

إلا أن المحلل الاقتصادي سيفير بلوتسكسر يحذر من مخاطر الفجوة بين السعر الفعلي للدولار أمام الشيكال، وبين الحد الأدنى المطلوب لسعره ٣٫٧ شيكل، إذ أن هذه الفجوة تضرب قطاع الصادرات.

### ارتفاع ديون العائلات الإسرائيلية بنسبة ٥٥٪ خلال ٦ أعوام

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إنه في حال تدهور الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة ركود، فإن المتضرر الأكبر هو الجمهور العام والعائلات، التي سيرتفع حجم ديونها بوتيرة عالية، إذ أنه من دون تدهور الاقتصاد إلى ركود، تظهر صورة قاتمة لحجم ديون العائلات في إسرائيل، التي بلغت مع نهاية الربع الأول من العام الجاري، نحو ١٢٠ مليار دولار، بارتفاع بنسبة ٥٥٪ عما كان حتى العام ٢٠٠٨، وتشكل القروض الإسكانية الجزء الأكبر، ٧٠٪ من حجم هذه الديون، والباقي قروض بنكية وطاقات اعتماد، وسحب زائد في الحسابات البنكية.

ويحذر بنك إسرائيل من أن هذه المعطيات تضع بنوك إسرائيل أمام أخطار مستقبلية، في حال اندلاع أزمة اقتصادية حادة، وترذي القدرة على التسديد لدى جزء من الجمهور، وبشكل خاص في مجال تسديد القروض الإسكانية، كما حصل في العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأميركية.

ويظهر من التقرير ذاته، أن حجم القروض الإسكانية تضاعف خلال ١٤ عاما، من حوالي ٤٤ مليار دولار، إلى ٨٨ مليار دولار، في هذه المرحلة، بموجب سعر صرف الدولار الحالي، ويتخوف بنك إسرائيل من أنه في حال جرى رفع قيمة الفائدة على القروض الإسكانية، فإن احتمالات ترمي القدرة على تسديد القروض ستزداد.

أما البنوك الإسرائيلية فتقول إنه من أسباب ارتفاع حجم ديون العائلات في إسرائيل، إلى جانب الارتفاع الحاد في القروض الإسكانية الناجم عن ارتفاع أسعار البيوت، الضربات الاقتصادية التي فرضتها السياسة الاقتصادية الحكومية في السنوات الأخيرة، وبناء على هذا فإنه بتقدير البنوك سيرتفع حجم ديون العائلات أكثر في العام ٢٠١٥، على ضوء ما يظهر من ملامح الميزانية العامة للعام المقبل، التي ستضمّن هي الأخرى إجراءات تشفيقية.

## العرب يريدون البقاء في إسرائيل فهل إسرائيل تريدهم؟

جهاز المخابرات العامة «الشاباك» قسم خاص بالعرب، يتابع التوجهات في الوسط العربي، والعرب معفيون من الخدمة العسكرية، وتتم تعريتهم في المطار من أعلى الراس حتى أخمص القدم قبل اقلاع الطائرة، ونضيف إلى كل هذا، حقيقة أن دولتهم متحارب أبناء شعبهم، وتضعهم في حالة صراع داخلي قاس إلى أقصى الحدود.

إن هذه الصراعات التي بقيت من دون حلول منذ أكتوبر العام ٢٠٠٠، تتفجر الآن أيضا، فالقتال في غزة، يثير دعوات في الشارع العرب لمقاومة عنف دولته، ولكراهية الغالبية اليهودية، التي ترى بهذا الموقف خيانة، إن التطرف في الجانبين، يبدو على حوافه الغليان، ويقدر كبير برات يغلّي.

من الجدير أن نتذكر، أنه قبل اندلاع عملية «الجرف الصامد»، كان مواطنون يهود هم الذين قتلوا ومواطنو عربيا، فقط لكونه عربيا (تقصد جريمة اختطاف وحرق الفتى محمد أبو خضير من القدس المحتلة- الترجمة)، وفي الأشهر الأخيرة تعرض عرب إسرائيل لموجات عنف قاسية، من مغذّي «جباية الثمن»، وحاليا تتم مقاطعة المصالح الاقتصادية العربية، وفي المقابل يتخوف العرب في هذه الأيام من السير في الشارع، بسبب العدائية والكراهية ضهم، وتدل الحقائق على أن الكراهية في الشارع اليهودي خطيرة أكثر بكثير من المواقف المتطرفة، لدى قسم من عرب إسرائيل.

فهل نحن قريبون من فقدان السيطرة الشبهية بأحداث أكتوبر ٢٠٠٠، يعتقد سموخة أن ليست هذه هي الحال، وبرأيه أن الجانبين تعلما الأخطاء، والشريعة تحذر الآن في شكل تفريقها للمظاهرات، كما أن العرب تعلموا «أن لا يشذوا الحبل» في الساعات الحساسة، ويشدد على أنه «في كل معارك إسرائيل، لم ينشط العرب بإطلاق ضد الدولة، وكانت أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، فإن العامل الشاذ حاليا هو بالذات تطرف أوساط اليمين المتطرف لدى اليهود، ورفض الدولة إبادة عنف اليمين ضد العرب، وليس مواقف عرب إسرائيل، الذين يتبنون مواقف تقليدية، في كل جولة من جولات الحرب. ويضيف سموخة أن الاستطلاع الأخير في العام ٢٠١٣، أظهر بالذات اعتدالا واضحا، في مواقف عرب إسرائيل تجاه دولتهم، «ولربما هذه هي الحال التحسن النسبي في أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية، ولربما أيضا رده فعل معارض لدعوات أفيغور لبيرمان، ونقل وادي عارة إلى دولة فلسطين، فهذا أوضح لديهم كم من المهم البقاء جزءا من إسرائيل».

والسؤال الأساس المطروح هو ما إذا كان مهما بالنسبة لإسرائيل أن يبقى العرب فيها جزءا منها، وما إذا هي مؤهلة لمجتمع الشعور بأنه مرغوب فيهم هنا؟، وقد جاء في تقرير «لجنة أور» أن «لبورة الانسجام المعقول في العلاقات بين الأغلبية والأقلية، هي مهمة قاسية ملقاة على كل الأوساط في المجتمع، وهذه المهمة تلزم ببذل جهد خاص من جانب مؤسسات الدولة، التي تعيز عن سيطرة الأغلبية، من أجل لجم الضرر الذي يطل الأقلية، وإن الامتناع عن بذل جهد كهذا، أو إذا كان بقدر ليس كافيا، سيخلق لدى الأقلية مشاعر الظلم، وواقع ظلم، قد يستفحل من الوقت أكثر فأكثر».

ونائب وزير أسبق وراحل)، «دولتي في وضعية حرب مع شعبي»، لا تعني أن الوسط العربي كله، يؤيد ويدعم أساليب نضال الفلسطينيين، فغالبية الساحقة، تؤيد بشكل دائم عملية السلام، ولكن في الوقت ذاته، تتماثل بالمطوق في الجانبين، يبدو على حوافه الغليان، ويقدر كبير برات يغلّي.

وهذه الأقوال التي وردت في تقرير اللجنة الصادر في العام ٢٠٠٣، وقعت على أذان صماء، وفي السنوات الـ ١١ السابقة، حصل تقدم في العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، ولكن هذه التقدم انعدم بالمطلق في ما يتعلق بالشرح الأساس بين الجانبين.

أولا وقبل كل شيء، فإن عرب إسرائيل لم يشعروا في أي مرحلة، بتفهم الغالبية اليهودية لمشاعرهم المختلطة تجاه الدولة، وبموجب أبحاث حول الرأي العام، أجراها البروفسور سامي سموخة من جامعة حيفا، فإن ٢٢٪ من عرب إسرائيل يعرّفون أنفسهم كـ «عرب فلسطينيين»، دون أي ارتباط إسرائيلي، وحاليا ٤٥٪ يعرّفون أنفسهم كفلسطينيين إسرائيليين، و فقط ٣٢٪ يعرّفون أنفسهم، كما ترغب الغالبية اليهودية أن يعرّفوا أنفسهم، «عرب إسرائيل».

وبالإمكان قراءة هذه المعطيات بأن ٦٧٪ من عرب إسرائيل يعرّفون أنفسهم كفلسطينيين، ولكن بالإمكان قراءتها بشكل معاكس، وهو أن ٧٧٪ من عرب إسرائيل يعرّفون أنفسهم كإسرائيليين، والخيار هو، إما النظر إلى نصف الكاس المليء أو الفارغ في نظر من يتأمل بها.

ويضاف إلى هذا، أن ٦٧٪ من عرب إسرائيل يعتقدون أن دولتهم عنصرية، ويعتقد ٥٣٪ أنه ليس لها الحق بأن تكون دولة يهودية ديمقراطية، ويؤيد ٦٣٪ أن تطوّر إيران سلاحا نوويا، ويدعي ٢٣٪ أنهم يفكرون بالانتقال للسكن في دولة فلسطين، وأنه في كل الصراعات بين إسرائيل وجاراتها، سيدعمون بشكل دائم الجيران العرب.

وفي المقابل، تعرض أبحاث البروفسور سموخة أن الغالبية اليهودية لديها مواقف متطرفة، حتى أشد من تلك التي لدى العرب، إذ أن ٦٦٪ من اليهود لا يعتقدون أن إسرائيل هي وطن مشترك لليهود والعرب، ويعتقد ٦٠٪ أن الفلسطينيين ليسوا السكان الأصليين للبلاد، ويعتقد ٥٣٪ من اليهود أن على الدولة أن تمنح أفضلية لمواطنيها اليهود مقابل المواطنين العرب، ولهذا فإن مشاعر الظلم لدى عرب إسرائيل لها ما تستند عليه.

وعدا هذا، فإن الغالبية اليهودية لا ترى الوضعية التي لا تطاق، والتي يتم العزج العرب فيها، ما يفهم إلى مواقف متطرفة، فالعرب هم الجانب الذي خسر في الاستقلال، وعليهم أن يحافظوا على إخلاصهم للدولة التي انتصرت عليهم، وليس هذا فحسب، بل هم أيضا مطالبون بأن يؤمنوا بأن حقوقهم متساوية، في الوقت الذي تعزّف فيه الدولة نفسها بأنها دولة يهودية، وترفع علما يهوديا ونشيدا يهوديا.

وبالإمكان أن نضيف إلى هذا، أن دولتهم تعزفهم حقا كمواطنين متساوي الحقوق، ولكنهما من الناحية الفعلية تتعامل معهم كخونة محتملين، وفي

### بقلم: ميراف أولوزوروف

#### [عن صحيفة «ذي ماركر»]

كان شهر تشرين الأول العام ٢٠٠٠، أحد الأشهر القاسية في تاريخ إسرائيل، ففي نفس الشهر اندلعت مواجهات دامية في الانتفاضة الثانية، وخلاها قتل مئتين إسرائيليين أكثر من كل حروب إسرائيل (عدا حرب الاستقلال)، وأدت إلى تدهور اقتصاد الدولة إلى الأزمة الأصعب في تاريخها، وعاء الضغط الذي يغلي لدى عرب إسرائيل انفجر في تلك الأيام، من خلال سلسلة مواجهات تضمنت اغلاق شوارع.

وقفت شرطة إسرائيل وحدها في المعركة، ودخلت إلى حالة فزع، ورأى الشرطيون بأمر أعينهم تطبيق سيناريوهات الرفع، تحول عرب إسرائيل إلى طابور خامس، يرتبط بالفلسطينيين في ساعة الحرب، من أجل ضرب إسرائيل أيضا من الداخل، وقد غذت حالة الفزع الراد، فشرعت الشرطة بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العرب، ومن هنا، تدهورت المواجهات أكثر، لتشمّل كل البلاد، فقتل ١٤ مواطنا- ١٣ عربيا من رصاص الشرطة، ويهودي واحد، قتل من القاء حجارة على سيارة، وكانت المواجهات لفترة قصيرة.

ولاحقا يتبين أن وجهات النظر التي أبدتها كل الأطراف في أحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، كان يشوبها خلل من أساسها، فقد أخذت عرب إسرائيل خطا فظا، حينما اختاروا الشرع بمواجهات مدنية، بالذات في فترة أزمة أمنية، وحينما كانت المشاعر والتخوفات في إسرائيل قد وصلت إلى ذروة، وأخطأت الشرطة خطأ فظا، حينما فشرت المواجهات بأنها حالة تخرد وخيانة.

ولو تعامل أفراد الشرطة مع تلك المواجهات على قدر حقيقتها؛ جماهير محبطة تفزع مشاعر الظلم المتراكمة منذ سنوات طوال، على خلفية صراع قومي له هوية، فما كانوا سيشرعون بإطلاق النار الحي، فقد سيطر الذهول على الشرطة، واعتقدت أنها تواجه حربا، وليس مجرد مظاهرة عنيفة خرجت عن السيطرة.

لقد كشفت تلك الأحداث عمق الفجوة بين اليهود والعرب في إسرائيل، وعمق الأراء المسبقة، التي تفرق بين الجانبين، فمن وراء كل هذا، يشبّه اليهود بأن العرب هم خونة محتملون، بينما العرب الذين يعرفون أن اليهود يفكرون بهم على هذا النحو، يتماثلون في أحيان متقاربة مع جانبهم العربي، أكثر مما عن جانبهم الإسرائيلي.

وجاء في تقرير لجنة التحقيق الرسمية حول أحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، «لجنة أور»: «إن العلاقة بين الأغلبية والأقلية إشكالية في كل مكان، وبشكل خاص في دولة تعزّف نفسها على أساس الأغلبية القومية فيها، ولمعضلة كهذه في الدولة، لا توجد حلول متكاملة، وهناك من يدعي وجود تعارض جوهري بين مبادئ دولة قومية سيادية، ومبادئ دولة ديمقراطية ليبرالية». وتابع التقرير «إن مشاعر العرب في إسرائيل، الذين علاقتهم بالفلسطينيين وراء الخط الأخضر ليست قومية فقط، وإنما أيضا اجتماعية وعائلية، جرى التعبير عنها في المقولة الشهيرة لعبد العزيز الزعبي (نائب

## نظرية الأمن الإسرائيلية ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي

# الجيش الإسرائيلي يبدو كجيش هواة مقارنة بالجيش الغربية!

**«يبدو أنه لا سبيل إلى إلغاء أو دره التهديدات المحدقة بإسرائيل ولا بد بالتالي من معرفة كيفية التعايش معها من خلال إدارة شاملة وسليمة قدر الممكن تحول دون إخراجها إلى حيز التجسيد العملي»\***



جنود إسرائيليون على مشارف غزة.

الامتصاص. إن الفرضية الأساس، أو الوهم الأساس، الذي تركز عليه هذه النظرية الأمنية الجديدة، فهو أن العالم العربي لم يسلم فقط بوجود دولة إسرائيل، وإنما يقبل ويسلم أيضا بشرعية وجودها، حرب إنه لا بد من القول إزاء هذا الطرح، بأنه ما من حرب لم يسبقها سلام، والتنازلات من أجل التوصل إلى تسويات سلمية، يمكن لها أن تؤجل تجسيد التهديدات إلى أجل غير معلوم، بيد أنها لا تبطلها، بل ربما على العكس، يمكن أن تزيد من خطورتها وخطورتها.

أخيرا، يبدو أنه لا سبيل إلى إلغاء أو دره التهديدات المحدقة بإسرائيل، ولا بد بالتالي من معرفة كيفية التعايش معها من خلال إدارة شاملة وسليمة قدر الممكن، تحول دون إخراجها إلى حيز التجسيد العملي، وذلك بواسطة الاستعداد والجوهرية الملائمين، وليس بواسطة أوهام وأحلام بحلول سحرية لا وجود لها.

تقتضي تعاقدا لفترة خدمة طويلة في الجيش النظامي كشرط للتأهيل، على غرار ما هو متبع منذ سنوات طوال في دورات الطيران والملاحة البحرية وسلك الضباط. إن دور جيش الخدمة الإلزامية ك «فرن صهر» اجتماعي وكأداة تربوية، عفا عليه الزمن منذ أمد بعيد، ولا بد من الاعتراف بذلك. ومثل هذا الاعتراف يعني التخلي عن عمومية الخدمة وانتقاء الملائمين فقط. إن إتباع مثل هذه السياسة سيؤدي إلى إلغاء الحاجة إلى منظومات دعم ومساندة تربوية واجتماعية وطبية لفئات سكانية ضعيفة، أو في حالات إشكالية، والتي ينبغي انتقال معالجتها إلى القطاع المدني، وأن يتم ذلك في إطار خدمة وطنية، وليس خدمة عسكرية.

#### ثالثاً – جيش الاحتياط

شكل جيش الاحتياط في الماضي جل القوة البرية، الذي اعتمدت عليه ركيزة الحسم في نظرية الأمن الإسرائيلية. وفي ظروف تهديد الجبهة الداخلية، بات من الضروري إنعاش وتحديث هذه النظرية. فالتغيير في شمولية الخدمة الإلزامية ينعكس بصورة جلية أكبر بكثير في جيش الاحتياط.. فمن مجموع أكثر من ١٦ مليون من الرجال اليهود مواطني الدولة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاما و ٥٠ عاماً، لم يؤد خدمة الاحتياط في أواخر التسعينيات سوى ربع مليون فقط، وهذا الرقم أضى حالياً أقل بكثير. بناء على ذلك، ولأسباب عملية وسيكولوجية على حد سواء، ينبغي الحد من تعبئة وارتهان الحسم في الحرب بجيش الاحتياط. ففي ظروف الحرفية المتزايدة في تشغيل منظومات الأسلحة، والتقنيات المتطورة والمتغيرة في ساحة المعركة وما وراءها، بات من الصعب التكال لفترة طويلة على جيش الاحتياط، الذي شهد مستوى تدريبيه في الأعوام الأخيرة تراجعاً مريعاً، عبر عن نفسه في ازدياد حجم الخسائر في الأرواح خلال الحروب. ففي أعقاب التقليلات المستمرة على امتداد فترة طويلة في تدريبات وحدات الاحتياط، أضحت كفاءة هذه الوحدات، من مستوى الفرد وحتى مستوى قائد الفرقة، متدنية. نتيجة لكل ذلك ينبغي العمل على تقليص تخصيص أو دور أفراد الاحتياط، بعد خدمة لعدة سنوات في فرق ومدام مخصصة للقتال في الخطوط الأمامية، ليقتصر على الدفاع عن الجبهة الداخلية في مواجهة تهديدات الإرهاب والمؤامرخ، وإشغال وتفعيل أجهزة ومنظومات الصيانة والإدارة في الجبهة الخلفية في حالات الطوارئ.

من هنا، وفي ظل وجود جيش مهني كبير، وجيش خدمة إلزامية غير شامل أو عام، وجيش احتياط تخدم فيه نسبة متناقصة من السكان، تنشأ الحاجة الملحة إلى توجه مختلف كلياً لتعويض وكفاءة الذين يخدمون في الجيش النظامي (فترة قصيرة لفترة طويلة) والخدمة الإلزامية وجيش الاحتياط، ولا بد للكفاءة من أن تكون مكافئة عالية، لذلك لأنها أضمت للغة الوحيدة التي يفهمها الجمهور الواسع. ومع ذلك يمكن التفكير بهذا الأمر أيضاً بصيغ مختلفة اجتماعية ومدنية- سياسية، من قبيل «صوت مزدوج» للمنتسبين لجيش الخدمة الاحتياطية في التصويت

السيرة الثانية على السياسة والعمل السياسي، تأثير خبير على العلاقات بين المستويين العسكري والسياسي، وذلك من ناحيتين:
أولاً- من الممكن أن يرى السياسيون في كبار الضباط تهديداً لمركزهم، أو قوة داعمة له في المستقبل، وهو أمر من شأنه أن يؤثر على نظرة السياسيين لهؤلاء الضباط خلال فترة خدمتهم، وعلى اعتباراتهم في اتخاذ القرارات.
ثانياً- إن الضباط الذين يرون مستقبلهم في الحياة السياسية، سيأشرون في تهديد الأرضية لذلك في مراحل مبكرة من خدمتهم العسكرية. من هنا، وفي ظروف وواقع القرن الحادي والعشرين، ينبغي تغيير مفهوم السيرتين، سواء بسبب متطلبات التأهيل المهني العسكري، الذي يحتاج لمدة أطول بكثير مما هي عليه حتى الآن، أو بحكم تقلص وانحسار الإمكانيات والفرص لسيرة ثانية، نظرا للنمو الداخلي في فروع الاقتصاد وأجهزة الدولة المختلفة. ويعتبر الانتقال من جيش السيرتين إلى جيش ذي سيرة مهنية واحدة، أشمل وأعمق من مسألة مدة فترات الخدمة ومسار الوظائف والمناصب ومدة التأهيل. وفي هذا السياق لا بد من تغيير وتيرة استنفاد طاقة المنتسبين للجيش النظامي بكل ما ينطوي عليه الأمر من إبعاد وانعكاسات، فيما يتعلق بحجم الأعباء والمهام والعلاقات الإنسانية ونمط الحياة في الجيش، وخاصة في الوحدات الميدانية.

#### ثانياً- جيش الخدمة الإلزامية

كانت الغاية الأصلية لهذا الجيش أن يشمل ويغطي مجمل الحوليات (السنوات) وأن يشكل قناة لدخول إلى الجيش النظامي (للقلائل) وإلى جيش الاحتياط (للجماهير). غير أن هذه الجيش فقد بمرور السنوات من شموليته نظرا لتوسيع الإعفاءات من الخدمة بشكل رئيس، فعدد المتجندين (للخدمة الإلزامية) انخفض تدريجياً إلى حوالي نصف المتكفيين سنوياً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم تجنيد طلبة المدارس الدينية.

وقد أدت إطالة فترة الخدمة، بالإضافة إلى سيرورات اجتماعية، إلى جعل طابع جيش الخدمة الإلزامية أقرب إلى الميليشيا (للتزام جزئي من جانب المؤسسة والفرد) منه إلى العسكري (التزام كلي وكامل من جانب المؤسسة والفرد الذي يخدم فيها). وتجد هذه العملية تعبيراً لها في تدخل الأهالي (آباء وأمهات الجنود) ووسائل الإعلام في الحياة اليومية داخل الجيش (علاقات القادة والجنود، مشاكل الانضباط وظروف الخدمة) وغياب الدعم والمساندة في مواجهة مثل هذه التداخلت، ونقل العنوبات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحياة المدنية إلى داخل الجيش، وما إلى ذلك. من هنا فإن اتجاه إعادة تشكيل هذا الجيش مستقبلياً يجب أن يركز على اختصار مدة الخدمة والتركيز خلالها على التأهيل والتدريب ليشكل ذلك قناة مرور إلى الجيش النظامي وجيش الاحتياط، ولكن بصورة مختلفة عما كان عليه الوضع في السابق، حيث أن تشكيلة متنوعة واسعة من الوظائف

ويتعين على الجيش النظامي، في ظل الظروف الإستراتيجية والاجتماعية الماثلة أمام دولة إسرائيل، أن يشكل أساس وقاعدة القوة العسكرية وليس فقط النواة التي تعد وتوهل جنود الخدمة

الإجبارية، وتبلور وتحشد حولها جيش الاحتياط. إن من شأن هذا التغيير الجذري في غاية وتخصيص الجيش النظامي أن يؤثر على حجمه وعلى إطار الوظائف القيادية واللوجستية والمهنية التي سيشملها، وسيكون هذا الإطار أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي. ففي ظروف متطلبات القرن الحادي والعشرين يجب أن تتغير نظرية السيرتين المهنتين، سواء بسبب متطلبات التأهيل المهني والعسكري، الذي سيستغرق وقتاً أطول بكثير، مما يستوجب فترات خدمة طويلة في المناصب وتخصيص وقت أطول للدورات والاستكمالات، أو بسبب تقلص وانحسار الإمكانيات لسيرة مهنية ثانية جراء النمو الداخلي في فروع الاقتصاد وأجهزة الدولة المتصفة.

إن وجود جيش مهني كبير يتطلب تخطيطاً شاملاً للتأهيل المهني العسكري، ولإستكماله الأكاديمي، على امتداد مسار الخدمة وذلك من زاوية بناء وتأهيل الضباط المدى البعيد، في حين أن زاوية النظر السائدة حالياً تتمحور حول شروط التأهيل والاندجاب إلى الخدمة النظامية والتهيئة للتسريح والسيرة المهنية الثانية. وتلتق السيرة الثانية ضرراً شديداً بالمستوى المهني للجيش. فالمدة الزمنية المستثمرة في تأهيل ضباط في الجيش الإسرائيلي، والتي يتلقى خلالها دورات مختلفة، تصل إلى سنتين من فترة خدمة تتراوح بين ٢٠

عاما و ٢٥ عاما (لضباط برتبة عقيد)، وهي أقل بكثير من المدة المستثمرة في تأهيل ضابط برتبة ملائحة في الجيوش الغربية، والتي تتراوح بين خمس سنوات (في الجيش الأميركي) وثمانى سنوات في الجيش البريطاني، وحتى عشر سنوات (في الجيش الألماني) وذلك من فترة خدمة تصل إلى ٣٥ عاما و ٤٠ عاما. ويعياراً أخرى فإن الجيش الإسرائيلي يبدو كجيش هواة مقارنة بالجيوش الغربية.

صحيح أن تجربة الحروب غطت في الماضي إلى حد معين، على التأهيل السطحي والقاصر، غير أن ذلك عبر عن نفسه أيضا في الثمن الذي تكبدته إسرائيل في تلك الحروب. فالجيش الذي يعتمد تأهيله بصورة مفرطة على التجربة لمن يضمن سوى جوهرية لحرب مضت، خاض الجميع غمارها! هناك سبب آخر للتخلي عن مبدأ السيرة الثانية، يتمثل في قلة وتقلص الخيارات والفرص المتاحة حالياً في نطاقها، ففي فترة بناء الدولة كانت الفروع ومرافق الاقتصاد الجديدة، الأذخة في النمو والازدهار، تتسابق على «إختطاف» المسرحيين من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، أما الآن، وفي ضوء النمو والتطور الداخليين في سائر هذه الفروع، فقد أصبح الكثيرون من مسرحي الجيش النظامي، الذين يواجون أكثر فأكثر مشكلات ومصاعب في العثور على عمل، يتجهون للخراط في العمل السياسي. من هنا يمكن أن يكون لتركيز كبار الضباط والقادة العسكريين (المسرحين من الجيش النظامي) في

#### ترجمة وإعداد: سعيد عياش

#### تعريف:

نقل هنا ترجمة للجزء الثاني والأخير من «ورقة عمل» أعدها الأستاذ الجامعي الإسرائيلي، يوفاف غلبر، قدمت ونوقشت في نطاق أعمال «مؤتمر هرتسليا- السنوي» الرابع عشر حول ميزان المعاناة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقد في شهر أيار الماضي (٢٠١٤)، وتتاول الورقة، التي تندرج في سلسلة أوراق أعدها وأشرف على تحريرها طاقم «منتدى هرتسليا بلورة نظرية الأمن»، وصدرت تحت عنوان «تأملات في نظرية الأمن الإسرائيلية – ٢٠١٤»، بالاستعراض والنقاش المسهبين مسألة «النظرية الأمنية ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي» داعية إلى إجراء مراجعة جذرية وعملية موافمة وتحديث لكل مكونات الجيش الإسرائيلي والركائز التقليدية التي ما زالت النظرية العسكرية الإسرائيلية تتكئ عليها، وذلك في ضوء ما تصفه «الورقة» بـ «الواقع المتغير للتهديدات والمخاطر» التي تواجهها الدولة العبرية في القرن الحادي والعشرين. وقد ظهر الجزء الأول في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي».

#### مكونات الجيش والتغيرات المطلوبة

في ضوء ما ذكر آنفا فإن السؤال المطروح هو، أيهما عملي أكثر: إعادة عجلة التطور الاجتماعي إلى الوراء أم الاستعداد كما ينبغي للتعامل مع الواقع الجديد؟

إننا كنا سناخذ بالإمكانية الثانية، فلا بد من تفحص ومراجعة الفرضيات الأساس التي وضعت تحت وطأة ظروف السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، والعمل على مواءمتها لواقع الدولة التي مضى على قيامها ٦٦ عاماً. فالبنية القيمية والديمقراطية والاقتصادية والتكنولوجية لدولة إسرائيل وجيشها، شهدت منذ ذلك الوقت تغييرات عميقة وجذرية، ينبغي لها أن تنعكس على مجالات النظر في المكونات الثلاثة للجيش الإسرائيلي، وباقى مكونات الأمن القومي.

#### أولاً- الجيش النظامي

كانت الغاية الأصلية للعنصر النظامي في القوات البرية قيادة وتاهيل وإعداد جنود الخدمة الإلزامية تمهيدا لخدمتهم في قوات الاحتياط والمحافظة على وجودها ولط وتشكيليات ثابتة لفرق الاحتياط لتمكينها عند الضرورة من الالتحاق بالخدمة الفعلية بالسرعة القصوى. في المقابل فقد اعتمدت القوات الجوية والبحرية منذ البداية، بحكم طبيعتها الخاص، على العنصر (المكون) النظامي بدرجة أكبر بكثير من القوات البرية (سواء في المجال التنفيذي أو في المجال الإداري. وبصورة عامة، فقد خدم أفراد الجيش النظامي حتى سنوات الأربعينيات من أعمارهم، وانتقلوا بعد تسريحهم لينخرطوا في سيرة مهنية ثانية في مجالات الإدارة والمرافق العامة والسلك الدبلوماسي، ومن ثم في الأعمال الحرة والتعليم والسياسة.

## بعد فض الشراكة البرلمانية مع الليكود

# ليبرمان يسارع لتلمس "طريق سياسي" يحافظ على بقائه!

كتلة «إسرائيل بيتنا» عددا من المستوطنين البارزين، وأبرزهم دافيد روتم.

الإان وجهة ليبرمان الآن هي معسكر البمين، وهذه الورقة التي بإمكانه التلويح بها، بعد أن شعر أنه يفقد معسكر «المهاجرين الجدد»، فهذا جمهور، ورغم أنه ما زال منفصلا اجتماعيا بدرجة كبيرة، إلا أنه بدأ يجرب «حظوفه»، في أحزاب وتيارات سياسية مختلفة، ويرفض أن يبقى رهيناً بيد ليبرمان. خاصة وأن الأخير لم يصف بوعوده بتلبية التماس من طالب جمهور المهاجرين، وبشكل خاص التمسح من قيود قوانين الكراه الديني، وعلى رأسها مسألة الزواج المدني، وتعريف من هو يهودي، فليبرمان في سنوات وجوده البرلماني الـ ١٥ لم يفعل شيئاً، وحينما يكون في الائتلاف يتنازل بسرعة عن مطالبه هذه، وفي المقابل، لم يكن باستطاعته دفع هذه القضايا من صفوف المعارضة.

كما أن الورقة العنصرية والتحريض على المواطنين العرب في إسرائيل، باتت ورقة تمسك بها الكثير من الأيدي والمنافسة فيها شديدة. من حزب «الليكود» إلى حزب «البيت اليهودي»، وهذه ورقة، كبرنامج سياسي أول، لن تحقق الكثير انتخابيا لصاحبها. بطبيعة الحال، فإن الكهنتات في السياسة أمر صعب، ولكن كل المؤشرات تفيد بأن ليبرمان في خفاقه للاضمحلال السياسي، وهذا لا يعني بالضرورة ارتفاعه للمحتمل السياسي، وهذا لا يعني بالضرورة أن يتبدل الأجيال يساعده على أكثر على التحرز، ما يعني إضعاف القاعدة الانتخابية التي حددها لنفسه ليبرمان على مدى ١٥ عاماً.

كما أن الإورة العنصرية والتحريض على المواطنين العرب في إسرائيل، باتت ورقة تمسك بها الكثير من الأيدي والمنافسة فيها شديدة. من حزب «الليكود» إلى حزب «البيت اليهودي»، وهذه ورقة، كبرنامج سياسي أول، لن تحقق الكثير انتخابيا لصاحبها. بطبيعة الحال، فإن الكهنتات في السياسة أمر صعب، ولكن كل المؤشرات تفيد بأن ليبرمان في خفاقه للاضمحلال السياسي، وهذا لا يعني بالضرورة ارتفاعه للمحتمل السياسي الفزوري في الانتخابات المقبلة، بل تراجع قوته بشكل ملموس جدا، وهذا بحد ذاته سيكون مقدمة للاضمحلال الكلي لاحقاً.

لكن ليبرمان يسجل لنفسه رقما قياسيا، لحزب يعتمد على يقوده شخص واحد، حزب الرجل الواحد، فأحزاب كعده صمدت لدورة برلمانية واحدة أو دورتين، إلا أن ليبرمان ما يزال على الساحة منذ ١٥ عاماً.

وليس التوصل إلى حل.
واحقاً استنتج ليبرمان أن هذا النهج لم يساعده كثيراً في إعانته إلى مقدمة الحكومة، أيأخذه شركاؤه في الائتلاف الحاكم بالحسبان، خاصة أمام زعيم حزب "يوجد مستقبل"، وزير المالية، يائير لبيد، ورئيس حزب المستوطنين، حزب "البيت اليهودي" وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، وبات ليبرمان يشعر، بضرورة الإسراع في الظهور بقوة أكبر على الخارطة الحزبية، خاصة بعد مرور عام ونصف العام من الانتخابات البرلمانية السابقة، وهذا يعني نصف معدل عمر الدورات البرلمانية في إسرائيل، في السنوات الـ ١٩ الأخيرة، رغم أن الدورة البرلمانية السابقة، استمرت لرهاة ٤٨ شهراً، وهي الدور الأطول منذ العام ١٩٦٦. ولهذا فإن ليبرمان أكثر في الأسابيع الأخيرة من الظهور بمواقف تعارض رئيس حكومته نتنياهو، وحتى مواقف وقوانين بادر لها شركاء في الحزب، من باب تنبيههم بوجوده في الائتلاف الحكم، كحزب مستقلاً، وليس كجزء من حزب الليكود بتصاع لأوامر، وكلما وز الوقت كان واضحا أن الشراكة البرلمانية باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وكل ما في الأمر مسألة وقت وفرصة مناسبة.

ولم يجد ليبرمان فرصة أفضل لفض الشراكة، من "المواجهة" بينه وبينه نتنياهو، حول شكل التعامل، ولنقل العدوان، على الشعب الفلسطيني في فترة اختطاف المستوطنين الثلاثة في شهر حزيران الماضي، وظهر ليبرمان كمن يدفع باتجاه اجتياح بري واسع لقطاع غزة، مقابل اعتراض نتنياهو، في الوقت الذي كانت كل التحركات على الأرض تؤكد استعداد جيش الاحتلال لاجتياح كهذا، فوُعت مواجهة كلامية حادة بين الاثنين، يوم ٦ تموز فقفز ليبرمان إلى وسائل الإعلام في اليوم التالي للإعلان عن فض الشراكة البرلمانية فوراً.

ورغم أن ليبرمان أكد أن هذه الخطوة لا تؤثر على تماسك الحكومة، إلا أن التقارير الإعلامية الإسرائيلية راحت تتابع في مسافة صمير الحكومة، ودون أن تسأل إن كان لأحد من شركاء الحكومة الحالية مصلحة في

على أمل أن تكون بقوة أكبر، ورايتنا ليبرمان يبادر إلى مسلسل "استعراض عضلات" أسبوعي تقريبا، بداياته كان لاستعادة الكثير من الملفات التي تسزيت من وزارته لايدي وزراء آخرين، ما قلل من مكانة منصب وزير الأحزاب، مقابل مردود مالي أو مصالح يتم تحقيقها لاحقاً.

وكان هذا الحساب المركزي لليبرمان، إضافة إلى حسابات أخرى، أبرزها تبلور لاحقاً، فحسب اتفاق الشراكة الأولي، فإن هذه الشراكة كان من المتفرض أن تستمر إلى يوم تشكيل الحكومة، أو أن يعاد النظر بها من قبل الحزبين بعد شهر من الانتخابات، وحينما رأى ليبرمان أن محاكمته ستستمر لعدة أشهر، وأنه لن يتولى حقيبة وزارية، إلى حين صدور الحكم بشأنه، أوجد ديباجات تقييه في هذه الشراكة.

ولاحقا بدأ الحديث عن تحالف استراتيجي واندماج «إسرائيل بيتنا» بحزب "الليكود"، وكان طموح ليبرمان بأن ينافس يوما ما، ويعد نتنياهو، على رئاسة الليكود، وهذا ما لمست شخصيات قيادية في حزب الليكود، ليقفوا تقريبا كلهم، حاجزا منيها ضد ما يحكيه نتنياهو وليبرمان. وهكذا، فإن قاعدة الاندماج تكتفقت سريعا، واستمر الحزبان بالعمل ضمن كتلة برلمانية واحدة، دون أي حالة تورد من كلا الطرفين على ما يريده الطرف الآخر، ولكن طيلة الوقت كان كل واحد من الحزبين ظاهرا كحزب مستقل.

وما يؤكد على حسابات ليبرمان، أنه بعد صدور الحكم بشأنه بالبرتبة، رغم أن الطرف الآخر في هذه القضية أدين وحكم عليه،! تسارع الحديث عن فض الشراكة، وكان أول المتحدثين وزير الأمن الداخلي (الشرطة) إسحاق أبرهوفيتش، من حزب ليبرمان، الذي قال في اليوم التالي لقرار المحكمة، إن حزبه سيضف الشراكة مع الليكود خلال أسبوعين، ولكن هذا لم يكن، واستمر الأمر لعدة أشهر.

وبعد أن تم إغلاق كل ملفات الفساد والمحاكمة، وعاد ليبرمان ليتولى من جديد حقيبة الخارجية، كان واضحا أنه عاد ليستأنف مسيرته السياسية والحزبية،

#### كتب برهوم جرابيسي:

رافق قرار أفيغдор ليبرمان فض الشراكة البرلمانية بين حزبه «إسرائيل بيتنا» وحزب «الليكود»، الكثير من المبالغة في الحديث عن «المفاجأة»، وتصوير الأمر وكأنه مقدمة لحل الحكومة، فهذه خطوة كانت متوقعة، ولكن ليبرمان أساسا كان ينتظر الوقت المناسب لتفنيدها، بما يخدم مصلحته الشخصية، والحزب يريده كقطيع فئمة هذه المصالح كانت وراء قرار الشراكة، كما أن قبول بنيامين نتنياهو بها كانت أيضا لمصالح نتنياهو الشخصية قبل الحزبية، والآن يتلمس ليبرمان طريقه الحزبية، ويبحث عن خاتمة ملائمة يعزز فيها قوة حزبه البرلمانية، بعد أن خسر خاتمة «المهاجرين الجدد» التي ارتكز عليها، وكما يبدو أن ليبرمان بدأ طريق الاضمحلال السياسي، إلا إذا وجد خفية نقاذ جديدة، تمدد عمره السياسي لفترة أخرى.

#### حسابات الشراكة وفضها

كانت المفاجأة الحقيقية في تشرين الثاني ٢٠١٢، حينما أعلن كل من بنيامين نتنياهو ورئيس حزب «الليكود» وأفيغدور ليبرمان زعيم «إسرائيل بيتنا»، عن شرارة انتحائية لخوض الانتخابات البرلمانية في مطلع العام التالي ٢٠١٣، إن أن الاتصالات والمفاوضات بين الاثنين كانت بعيدة عن الهياكل القيادية في الليكود، وعن شخصيات في حزب ليبرمان، وكان للزبينة مها في تلك الانتخابات ٤٢ مقعدا، ٢٧ لحزب الليكود و ١٥ مقعدا لحزب ليبرمان.

وكان الطوح المعلن، خاصة من جانب نتنياهو، أن تحقق هذه الشراكة قوة برلمانية أكبر بشكل ملموس، تجعل نتنياهو مرشحا ضمنونا لتشكل الحكومة التالية بعد الانتخابات، أما ليبرمان، فكانت حساباته مختلفة، ففي تلك الأيام كان يواجه شبهات فساد، وتفرق في أوج الانتخابات تقديم لائحة اتهام بشأنها، ورغم أن الشبهات المركزية هي الاظر في تاريخ فساد الحكم الإسرائيلي، بموجب التقارير التي كنا نقرأها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، قد تساققت الواحدة

## متابعات

**وثائق إسرائيلية من العام ١٩٤٩:**

### بن غوريون اقترح ضم غزة وإعادة ١٥٠ ألف لاجئ!

اضطرت إسرائيل، في أعقاب اتفاقيات وقف إطلاق النار في العام ١٩٤٩، إلى الانسحاب من رفح في جنوب قطاع غزة وبيت حانون في شمال القطاع، بعد أن احتلتها في حرب العام ١٩٤٨. وبذلك بقي القطاع تحت حكم مصر. وكانت التقديرات في إسرائيل في حينه أنه لا يوجد لديها أي احتمال للسيطرة على القطاع وإخراج مصر منه.

ووفقا لمقال نشره المؤرخ والصحافي الإسرائيلي، شلومو نكديمون، في صحيفة «هارتس» يوم الجمعة الماضي، استنادا إلى وثائق في أرشيف الدولة الإسرائيلي وباحثين إسرائيليين، فإن «مملكة شرقي الأردن طالبت بشمل القطاع، الذي يمتد على مساحة ٢٤٠ كيلومترا مربعا، في أراضيها. وعبر الملك عبد الله عن أمله بأن تمنع إسرائيل مصر من البقاء في غزة». ويعث الملك الأردني برسالة إلى رئيس حكومة إسرائيل الأول وزير الدفاع، دافيد بن غوريون، قال فيها إن «الأردن يرى مبيّنا غزة المخرّج الوحيد إلى البحر المتوسط. وفي وقت لاحق، وخلال محادثات وقف إطلاق النار مع الأردن، عبرت إسرائيل عن أسفها للتنازل عن القطاع لمصر».

وأضاف نكديمون أن ثمة سببا آخر لتعبير إسرائيل عن أسفها وهو «التخوف الداهم» من الوجود العسكري المصري في غزة، والذي تم تصويره على أنه «تهديد استراتيجي مباشر» على إسرائيل. وقد تعززت هذه الخشية عندما تشكلت في القطاع، في أيلول العام ١٩٤٩، «حكومة عموم فلسطين» برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، بدعم مصري.

ودفع التخوف من مصر بن غوريون إلى وضع اقتراح، اعتبر بموجبه أن عدد اللاجئين في القطاع أقل من التقديرات الأميركية والبريطانية والمنظمات الإنسانية، التي أشارت إلى أن العدد الإجمالي للاجئين بلغ ٨٠٠ ألف، فيما اعتبر الإسرائيليون أنهم أقل بثلاث من هذا العدد، وأن ١٥٠ ألف لاجئ موجودون في القطاع، وأنه سوية مع السكان المحليين يبلغ عدد سكان القطاع ٢٠٠ ألف.

وأضاف اقتراح بن غوريون أنه إذا كانت مصر لا تريد سكان القطاع، فإن «إسرائيل مستعدة لأخذ القطاع، والسماح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم». ويعني هذا الاقتراح أن بن غوريون وافق على مضاعفة عدد الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل بعد النكبة، وحتى أكثر من ذلك، ووافق بن غوريون على أن تسمح إسرائيل للأردن بعبور حر إلى ميناء غزة.

وطرح بن غوريون فكرته أمام المندوب الأميركي في لجنة الأمم المتحدة لبلورة اتفاقيات وقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية، مارك اتريدج. في ١٨ نيسان العام ١٩٤٩، «ورأى اتريدج بذلك خطوة تصالحية من جانب الزعيم الإسرائيلي، الذي رفض بشدة حتى ذلك الحين مطلب الأمم المتحدة بالسماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم». وبعد أربعة أيام أبلغ بن غوريون مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى بالاقتراح الذي قدمه إلى اتريدج.

وبعد ذلك اجتمع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، فولتر إيتان، مع اتريدج، في ١٩ أيار العام ١٩٤٩، وأبلغه بصورة رسمية «استعداد إسرائيل الحصول على غزة» وبعد ذلك بعشرة أيام قدم إيتان الاقتراح نفسه إلى رئيس اللجنة التي تبلور اتفاقيات وقف إطلاق النار. وقال إيتان إن «هذا إثبات على مدى استعداد إسرائيل للذهاب بعيدا من أجل حل المشكلة... ولا شك في أن أي خطة أخرى لن تسمح لإسرائيل باستيعاب عدد كبير كهذا من اللاجئين». من جانبه قال اتريدج إن اللجنة الدولية تتوقع أن تسمح حول عدد اللاجئين الذين توافق إسرائيل على استيعابهم في حال عدم تسليم القطاع لإسرائيل. وفي ٤ حزيران أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة توافق على ضم قطاع غزة إلى إسرائيل في إطار التسوية الإقليمية النهائية، شرطه أن تسبق ذلك مفاوضات ثنائية وتنتهي بموافقة مصرية كاملة. واشترطت الولايات المتحدة موافقتها بالحصول على ضمانات إسرائيلية باستيعاب جميع سكان القطاع كمواطنين متساوي الحقوق بإشراف الأمم المتحدة. وبعد ذلك بأربعة أيام، بحسب الوثائق الإسرائيلية، وضعت واشنطن شرطا جديدا يقضي بأن تسلم إسرائيل أراضي لمصر مقابل قطاع غزة.

ووفقا لنكديمون فإن الدول العربية رفضت البحث في الاقتراح الإسرائيلي، وطرحته سؤالا بواسطة اتريدج، مفاده «إذا كانت إسرائيل مستعدة لاستيعاب لاجئي غزة، فلماذا لا تستوعب نفس العدد من اللاجئين من دون الحصول على القطاع؟».

وعبر وزير الخارجية المصري عن أسباب رفض مصر للاقتراح الإسرائيلي، بقوله لاترديج إنه إذا كانت الأمم المتحدة قد فرضت على إسرائيل استيعاب لاجئين، فإن إسرائيل تطالب الآن بضم القطاع كشرط مسبق لتنفيذ التنازل. كذلك عكس الوزير المصري عن خشيته من أن تسكن إسرائيل اللاجئين في صحراء النقب ولا تسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم وقراهم.

#### معارضة داخل إسرائيل لبن غوريون

وتبين الوثائق التي استعرضها نكديمون أنه كانت هناك معارضة شديدة في إسرائيل لاقتراح بن غوريون، إذ أن وزير الخارجية الإسرائيلي، موشيه شاريت، «بدل كل ما يوسع من أجل إفشال الاقتراح»، وتستعرض البروتوكولات الإسرائيلية اعتبارات بن غوريون وشاريت، علما أن غالبية الوزراء عبرت عن موافقتها على اقتراح بن غوريون في اجتماع الحكومة الذي عقد في ٣ أيار العام ١٩٤٩.

وكانت اعتبارات بن غوريون، كما دونها في مذكراته، كالتالي: أولا، أهمية شاطئ قطاع غزة؛ ثانيا، التجربة الجيدة من أجل إقامة قرى صيادين ستؤتي بثمار اقتصادية وقيمة أمنية؛ ثالثا، استقرار الفصل بين إسرائيل ومصر التي تشكل خطرا عسكريا كبيرا في البر والبحر؛ رابعا، إن لم تحصل إسرائيل على القطاع، فإن بإمكان الأردن أن يحظى به.

وفي المقابل، كانت اعتبارات شاريت، وفقا لمحضر جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، كالتالي: أولا، الزيادة البشرية في قطاع غزة سترفع عدد الأقلية العربية في إسرائيل بـ ٣٠٠ ألف نسمة؛ ثانيا، سيطالب لاجئون كثيرون من الذين سيغدون من خلال ضم غزة بالعودة إلى الأماكن التي نزحوا منها؛ ثالثا، اللاجئون سيسكنون في أنحاء جنوب البلاد وحتى مدينة الرملة؛ رابعا، الأقلية العربية في إسرائيل تواجه مشاكل لم يتم التغلب عليها «والآن يريدون إضافة عرب». وأيد الرجل الثاني في قيادة الجيش الإسرائيلي، اللواء ييغئال يدين، موقف شاريت وأعلن أنه «لو كان قطاع غزة بأيدينا، فإن هذه كارثة».

واعتبر اتريدج، الذي تحمس لاقتراح بن غوريون، أن مصر ليست مهمة بحكم غزة، وأن ضمها لإسرائيل هو الاقتراح المناسب. كذلك رأى الدبلوماسي الأميركي أن اقتراح بن غوريون من شأنه أن يحل قضية أخرى وهي تطبيق قرار الأمم المتحدة بأن تستوعب إسرائيل قسما من اللاجئين الفلسطينيين. واستمر شاريت في معارضة هذا الاقتراح، وحذر خلال اجتماع للحكومة الإسرائيلية، في ٢١ حزيران العام ١٩٤٩، من أن ضم القطاع لإسرائيل قد يؤدي إلى طرح اقتراح مواز يقضي بتسليم مصر أراضي في منطقة إيلات. لكن نكديمون أشار إلى أن بن غوريون أصر على اقتراحه.

بعد ذلك بيومين، ادعى شاريت أنه في حال التوصل إلى اتفاق حول ضم قطاع غزة إلى إسرائيل، فإنه سينشأ تحالف مصري – لبناني – سوري – أردني بدعم جهات فرنسية وبريطانية، سيعمل من أجل دفع عشرات آلاف اللاجئين إلى «الهرب» إلى إسرائيل. وأيد مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، آبا إيبان، موقف شاريت وقال إن «الولايات المتحدة ليس فقط أنها تريد أن تتقل على كاهل إسرائيل عددا أكبر من اللاجئين، وإنما تتطلع إلى إعادة فتح النقاش الإقليمي حول النقب واجتزاء مناطق منه لصالح مصر». وبعد أقوال إيبان بدأ بن غوريون بإخراج عن اقتراحه.

عندما انتهت حرب لبنان الثانية، في العام ٢٠٠٦، كانت إسرائيل في وضع أفضل مما يبدو وضعها الآن، رغم أن الحرب على غزة، التي تطلق عليها إسرائيل اسم «الجرف الصاعد»، لم تنته بعد. ففي حينه، انتهت حرب لبنان بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، القرار ١٧٠١، وأهم ما جاء فيه كان منع حزب الله من التواجد عسكريا في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. ومنذئذ امتنع حزب الله عن إطلاق صواريخ أو المبادرة إلى هجمات علنية ضد إسرائيل، إلا أن الأخيرة تتهم الحزب بتنفيذ عملية بورعاس، لكن الحزب يمتنع عن الاعتراف بوقوفه خلف هذه العملية.

وفي أعقاب صدور القرار ١٧٠١، كررت القيادة الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، الحديث عن أنها حققت الهدوء عند حدودها الشمالية مع لبنان ورددت حزب الله. لكن هذا لم يمنح تشكيل لجنة تحقيق، هي «لجنة فينوغراد»، في إخفاقات الحكومة والجيش خلال هذه الحرب. وتوصلت «لجنة فينوغراد» إلى استنتاجات خطيرة، بينها أن الحكومة لم تناقش تقارير قدمها الجيش حول العمليات العسكرية ولم تطالب بدلائل للخطط العسكرية المطروحة وأن مجلس الأمن القومي لم يجعل بصورة سليمة، وغير ذلك، وكانت النتيجة المباشرة والملموسة لتقرير لجنة فينوغراد، استقالة وزير الدفاع، عمير بيرتس، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان هالوتس.

وعلى ضوء تقرير اللجنة تعالت مطالب بأن يستقيل رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، أيضا، والذي باتت شعبيته في الحضيض، بحيث أنه عندما بدأت تظهر شجبات ضده بالفساد، طالبه وزراء حكومته، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، ووزير الدفاع، إيهود باراك، بالاستقالة فورا.

وفي الحرب الحالية التي تشنها إسرائيل ضد غزة، لا يبدو أنها حققت شيئا سوى استهداف المدنيين الفلسطينيين وقتل أكثر من ١٧٠٠، غاليبتهم العظمى من المدنيين، وبينهم مئات الأطفال والنساء والمسنين، وتدمير بيوتهم ومؤسساتهم، لكنها لم تحقق شيئا في الجانب العسكري، ولا حتى الهدف المعلن، وربما المتواضع أيضا، وهو تدمير الأنفاق التي تمتد من قطاع غزة إلى جنوب إسرائيل.

ولم يمنح هذا الوضع الحكومة الإسرائيلية السياسية - الأمنية المصغرة (الكابينيت) من اتخاذ قرار بالسعي إلى إنهاء الحرب بصورة أحادية الجانب، بادعاء أنها تعمد بذلك إلى ردع حماس. وتحدثت تقارير عن أن قوات إسرائيلية بدأت بالانسحاب من داخل القطاع والانتشار خارجه، خلال نهاية الأسبوع الماضي.

وأعلن رئيس حكومة إسرائيل، في مؤتمر صحفي، مساء السبت الماضي، أن «العملية العسكرية البرية ستقلم بصورة أحادية الجانب» وأن «الجيش الإسرائيلي سيستعد لمواصلة العملية العسكرية وفقا للاحتياجات الأمنية فقط»، رغم أنه خلال الأيام الأخيرة التي سبقت ذلك لم يحدث تطور لافت باستثناء مقتل المزيد من الجنود الإسرائيليين وأبناء متناقضة حول أسر الضابط هدار غولدين، واستمرار المقاومة في استخدام الأنفاق في عملياتها. وهدد نتنياهو بأن الطيران الحربي الإسرائيلي سيستمر في شن الغارات في حال استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل.

ويجمع المحللون الإسرائيليون على أن لجنة تحقيق في الحرب على غزة ستشكل ل معالجة. ورغم أنه يصعب التنبؤ الآن باستنتاجاتها، لكن ثمة مؤشرات على أن هذه الاستنتاجات ستكون خطيرة وجدية. وكتب محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هارتس»، يوسي فيرتز، أول من أمس الأحد، أنه «إذا استمر إطلاق الصواريخ من الجنوب أيضا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع، فإن نتنهاو قد يعتبر كمن يقود إسرائيل إلى مذلة قومية، الأمر الذي سيتسبب بققائه لدعم الأغلبية في حكومته وحزبه، وفقدان الحكم لاحقا».

#### إخفاق الأنفاق

يبدو، بحسب التقارير الإعلامية الإسرائيلية، أن أحد أبرز المواضيع التي ستطرق إليها لجنة تحقيق مستقبلية سيكون موضوع الأنفاق. وتبين أن هذا موضوع معقد وشائك، وفي حال تناولته لجنة تحقيق فإنها ستتعامل

مع عدة جوانب فيه:

أولا، هناك اتهامات لاهجرة الاستخبارات الإسرائيلية بأنها لا تملك معلومات كافية حول الأنفاق في قطاع غزة. ولذلك، فإنه لم يكن بإمكان سلاح الجو تدمير الأنفاق لأنه مكانها ومسارها ليس معروفا. واستمر الجيش الإسرائيلي في مواجهة مصاعب في كشف الأنفاق في أعقاب شن العملية العسكرية البرية أيضا، رغم أنه تمكن من كشف جزء منها، بعد الدخول إلى بيوت في القطاع، خفرت أنفاق تحتها.

ثانيا: أعلن نتنياهو أن هدف الحرب على غزة، وخاصة الاجتياح البري للقطاع، هو تدمير «الأنفاق الهجومية»، أي تلك التي بدايتها في القطاع ونهايتها في إسرائيل، وربما تمتد تحت بلدة إسرائيلية قريبة من الشريط الحدودي. وتحدث مسؤولون في الحكومة عن عدم اطلاعهم على تهديد الأنفاق. لكن ضباط في الجيش الإسرائيلي سارعوا إلى التأكيد على أن موضوع الأنفاق تم طرحه خلال اجتماعات الحكومة والكابينيت منذ عام تقريبا، وأن الحكومة لم تهتم بتحذيرات الجيش، ما يعني أنه يوجد تناقض هين بين روايتي المستويين السياسي والعسكري.

ثالثا: حتى بعد أن أعلن ضباط أمام المراسلين عن تدمير أنفاق، تبين أنه لم يتم تدميرها بالكامل وأنها لا تزال تعمل. وأبرز مثال على ذلك هو قول أحد الضباط الإسرائيليين ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الأنفاق المعروفة له. لكن الضابط أحد الأنفاق، لكن بعد مرور ساعة واحدة خرج مقاتلون فلسطينيون من النفق نفسه وقتلوا أربعة جنود إسرائيليين.

وفي هذا السياق، نقل موقع «هارتس»، يوم الخميس الماضي، عن ضابط إسرائيلي كبير قوله إنه منذ بدء الاجتياح البري للقطاع دمر الجيش الإسرائيلي ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الأنفاق المعروفة له. لكن الضابط اعترف في الوقت نفسه بأنه ما زالت لدى حماس قدرة على شن هجمات في الأراضي الإسرائيلية من خلال الأنفاق. وقال إن ثمة احتمالا بأنه بقيت هناك مخارج أنفاق أخرى، لكنها قليلة إن وجدت.

رابعا: الاستخبارات الإسرائيلية تقول إن حماس بدأت تستعد للحرب الحالية منذ نهاية العام الماضي، والسؤال الذي يطرحه محللون عسكريون هو لماذا لم يستعد الجيش لذلك، وهل كانت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على علم بأن حماس اتخذت قرارا استراتيجيا بالمبادرة إلى شن هجمات عبر الأنفاق.؟

ويتوقع أن تتناول لجنة التحقيق امتناع الحكومة الإسرائيلية عن توسيع الاجتياح البري، إذ أن قرارا كهذا كان محل توتر بين الحكومة والقيادة الميدانية للقوات الإسرائيلية، بعد تجنيد ٨٦ ألف جندي احتياط. وبرز هذا التوتر بأقوال ضابط كبير لوسائل الإعلام بأن على الحكومة أن تقرر إما توسيع العملية العسكرية البرية أو سحب القوات من القطاع.

#### إخفاق الشباب و «يوم غفران» ثأن

ورأى محلل الشؤون الأمنية في «هارتس»، أمير أورن، أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، كونه جهاز أمن وقائي والمسؤول الأول عن الحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، أخفق بشكل كبير في الحرب الحالية على غزة. ولاحظ محلل أن الشاباك «تحول إلى ضابط السلوك للاحتلال» في الضفة والقدس خصوصا.

واعتبر أورن أن «الشاباك فوت المعاني الحقيقية للتطورات في غزة منذ الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، وهي الفترة التي بلورت الواقع الجديد: انسحاب الجيش وفوز حماس بالانتخابات وسيطرته بالقوة على القطاع. ولم تعد حماس منظمة إرهابية تنفذ عمليات، وإنما تحولت إلى دولة صغيرة لديها جيش صغير. وعشرات الأنفاق التي تتوغل إلى إسرائيل ليست مجرد حفرة تحت الجدار، وإنما هي، وفقا لتسمية الجيش، 'اختراق المجال'، وهي بعد آخر في القتال - أي غواصات برية».

وأضاف أورن أنه «مامم عدو كهذا، ويعمل بهذه الطريقة، ثمة حاجة لمؤهلات استخبارية يفتقر لها الشاباك الذي اكتسب مجده بتفعيل عملاء من أجل إبطاء عملاء... ولا توجد للشاباك أية أفضلية نسبية في جمع معلومات استخبارية خلال القتال، وهو أمر يستوجب خبرات أخرى...

# الاسرائيلي المنتهز

إعداد: بلال ضاهر

#### دعوات لتشكيلها بعد اتهامات بإخفاقات الحكومة والجيش

# أنفاق غزة ستكون المحور المركزي في عمل لجنة تحقيق إسرائيلية حول الحرب الحالية!



جندي إسرائيلي امام فتحة أحد الأنفاق التي حفرتها المقاومة في غزة

ورئيس الشاباك، يورام كوهين، المتحصن في عزبته، يخضع بشكل مباشر لبنيامين نتنياهو. وكلاهما، كوهين ونتنياهو، مسؤولان عن فشل الشاباك في غزة».

وفي موازاة الاتهامات لأجهزة الأمن بالفشل في الحرب على غزة، رأى الباحث والمحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا، الدكتور أورفي زيلبرشايد، في مقال نشره يوم الخميس الماضي، في موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، أن إسرائيل فوجئت في الحرب الحالية مثلما فوجئت في حرب «يوم الغفران»، أي حرب أكتوبر العام ١٩٧٣.

وكتب أن «خطوات نتنياهو ويعلون في حرب غزة الحالية تشبه إلى حد بعيد خطوات (وزير الدفاع في حينه) موشيه دايان قبل حرب بوم الغفران وخلاها، ومن شأن إعادة إدارة الحرب إلى أيدي الحكومة فقط، بموجب القانون، أن يضمن إدارة سليمة للحرب».

وأشار زيلبرشايد إلى أنه «قبل أسابيع معدودة من يوم الغفران في العام ١٩٧٣ بدأ الجيشان السوري والمصري بالاستعداد للحرب ضد إسرائيل. واستكملت استعدادهما قبل أيام معدودة من العيد. ووزير الدفاع دايان، السلطة الأمنية العليا، تجاهل ذلك، وحتى بعد وصول المعلومة حول اندلاع الحرب في مساء يوم ٦ تشرين الأول، استمر دايان في تأخير تجنيد الاحتياط في الأساعات المصيرية. وعبر المصريون القناة واحتلوا ضفتها الشرقية. واحتل السوريون غالبية الأجزاء الجنوبية من مرتفعات الجولان». وعلى ضوء ذلك اقترح دايان انسحاب القوات الإسرائيلية في كلتا الجبهتين، لكن رئيسة حكومة إسرائيل حينذاك، غولدا مئير، ومعها الوزيران يسرئيل غالييلي ويغئال ألون، منعا ذلك، وبعد أن «أزاحا دايان جانبا» بحيث لم يعد «السلطة العليا». أداروا الحرب بدعم من الحكومة «ودعموا الهجوم المضاد للجيش الإسرائيلي... والشجاعة السياسية والعسكرية للحكومة مقابل 'انهزامية' القائد الأعلى دايان هي التي أنقذت دولة إسرائيل في حينه».

ورأى زيلبرشايد أن «حرب غزة الثانية فاجأت دولة إسرائيل أيضا، والمسؤولان الرئيسيان عن ذلك هما نتنياهو ويعلون. فقد استخفا بأعمال البناء المكثفة لمنظمة الأنفاق، رغم المعلومات الكثيرة التي وصلت إليهما. وقد استعدت حماس لحرب استنزاف ضد إسرائيل، شملت إطلاق قذائف هاون وقذائف صاروخية من داخل القطاع باتجاه مدن إسرائيل وغزوات على البلدات ومعسكرات الجيش القريبة من الشريط الحدودي من خلال مدينة الأنفاق. والجيش الإسرائيلي لم يستعد كما ينبغي لهذه الحرب، وليس بذنبه، فقد بادر نتنياهو ويعلون إلى تصفير جيش البرية وسلاح الجو. فقط قبل شهرين أمر وزير الدفاع بتقليص وطائف مركزي الأمن الدائمين في البلدات المحيطة بغزة».

وأضاف أنه «تم إبعاد الحكومة عن المعلومات وصناعة القرار... وفيما رفض نتنياهو ويعلون مرة تلو الأخرى الانتقال إلى عملية برية، فإنه وافقا على وقف إطلاق نار من دون شن أي عملية برية. وهذه الموافقة، التي تعني انتصار حماس وإبقاء الصواريخ والأنفاق بأيديها، ليست مختلفة عن اقتراحات دايان بتنفيذ انسحابات عميقة في حرب يوم الغفران وعمليا منخ انتصار لمصر وسورية. وعندما رفضت حماس وقف إطلاق النار، وعلى ضوء ضغط شعبي، أمر الكابينيت، الذي 'نسي' إعادة إدارة الحرب إلى الحكومة المسؤولة عنه، ببدء عملية برية، لكنه خول كلا 'القائدين العليين' بتحديد غايات العملية البرية وحجمها. وحدد الاثنان غاية مقلصة، ورغم أهميتها لكنها ليست كافية، وهي كشف الأنفاق وتدميرها».

واعتبر زيلبرشايد أنه «من دون اجتثاث حماس فإنه سيتم إهدار أي انتصار» داعيا إلى «إخراج إدارة الحرب من أيدي نتنياهو ويعلون. ومن شأن انتصار كامل فقط أن يفتح ثغرة لسلام مع دولة فلسطينية على أساس الحدود وترتيبات أمنية لصالح إسرائيل. وكبديل لذلك، تحظر الموافقة على أي اتفاق وقف إطلاق نار لا يشمل نزعا مؤكدا للسلاح في القطاع ومن خلال مشاركة الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية ومصر».

## قرار بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان خلال العدوان على غزة

# عشر منظمات حقوقية إسرائيلية: شبهات قوية بارتكاب إسرائيل انتهاكات خطيرة للقوانين الدولية!



مشهد لمدرسة أونروا وسط غزة مكنظة باللاجئين، وكان استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي المدارس آثار انتقادات دولية حادة.

(إبنا)

للقصف لا يحولهم ومنازلهم إلى هدف عسكري شرعي ولا يعني الجيش من واجبه بشأن تجنب المس العشوائي بالمنطقة التي يقطنون فيها، مضيفة أنه "في غياب منطقة آمنة يستطيع هؤلاء السكان الوصول إليها بصورة آمنة، بحيث تشكل ملاذاً آمناً لهم وموطناً لتلبية احتياجاتهم الإنسانية، ليس في وسع القائد العسكري الادعاء بأنه اتخذ ما يكفي من تدابير الحذر ووسائل الحيلة لمنع وقوع هذا المس وتجنبه".

وأوردت الرسالة جملة من الحالات التي تعرضت فيها أهداف مدنية خالصة وواضحة للأذى، قبل مجزة الشجاعة، معتبرة أن تلك الحالات أيضاً "تثير شبهات قوية بانتهاك قوانين القتال، وفي مقدمتها مبدأ التمييز بين المقاتلين وبين المواطنين". ومن بين تلك الحالات: قصف مقهى "وقت المرح" على شاطئ البحر في خانينوس يوم ١٤/٧/٨ والذي راح ضحيته تسعة شهداء مدنيين من أصل ١٣ مواطناً كانوا يساهدون مباراة بكرة القدم في إطار "المونديال"، القصف من بوارج حربية باتجاه شاطئ البحر والذي أسفر عن استشهاده أربعة أطفال (دون سن الـ ١٥) أبناء عائلة واحدة وقصف ملجأ ذوي الإعاقات في بيت لاهيا يوم ١٤/٧/١٢ والذي أوقع شهيدتين من بين النزلاء، وأكدت المنظمات الحقوقية أنه "حتى لو كانت في تلك المواقع التي تعرضت للقصف أهداف عسكرية مشروعة، كما يدعي الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، إلا إن النتائج تثير شبهات قوية بأن الجيش الإسرائيلي لم يتخذ ما يكفي من وسائل الحذر لتجنب المس بالمواطنين وبأن مسألة التناسيب لم تؤخذ في الاعتبار لدى اتخاذ القرار بتنفيذ هذه العمليات".

وعرضت رسالة المنظمات الحقوقية الإسرائيلية لعدد من حالات القصف التي طالت مباني سكنية بذريعة أن مقاتلين من فصائل المقاومة كانوا يسكنون فيها، وفق مزاعم الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي، ومن بينها: قصف منزل عائلة كوارع، في اليوم الأول من العدوان (١٤/٧/٨)، الذي سقط جراه ٨ شهداء، من بينهم ٦ أطفال، وقصف منزل عائلة حمد، في اليوم ذاته، وراح ضحيته ٦ شهداء وهم نيام، ثم قصف منزل عائلة الحاج بعد يومين من ذلك (في ٧/٨) والذي أسفر عن استشهاد ٨ من أبناء العائلة، إضافة إلى قتل ٣ من أبناء عائلة شحبير، هما شحيقان (٨ سنوات و ١١ سنة) وقربيتها ابنة الـ ٨ سنوات، من جراء "صاروخ تحذيري" أطلق باتجاه منزل مجاور يوم ١٤/٧/٧؛ وتؤكد هذه المنظمات أن هجامة مبنى سكني واستهدافه بالقصف، لمجرد كونه مسكناً ناشط في "تنظيم معاد، هو عمل غير قانوني، وحتى لو أذن بأن المنزل يستخدم لأشطة عسكرية، فمن الواجب أخذ مسألة التناسيب في الاعتبار قبل اتخاذ قرار بمهاجمته، حيال خطر المس بمواطنين مدنيين أبرياء.

وقبل أن تختم المنظمات الحقوقية رسالتها بعرض المطالب العينية على المستشار القانوني للحكومة، تؤكد: «كل واحد من الحوادث الواردة في هذه الرسالة، وغيرها أيضاً، يستدعي بالطبع فصلاً تفصيلياً دقيقاً ومنفرداً بغية التوصل إلى إجابة حقيقية وصادقة على السؤال المركزي: هل تم انتهاك قوانين الحرب، خلالها؟ وإلى جانب هذا، نرى أن تراكم الأحداث يستدعي، بالضرورة، إجراء فحص مستعجل جداً حول الشبهات بانتهاك قوانين الحرب على صعيد سياسة الهجوم وتعليمات إطلاق النار، وكما هو معروف، لا، بالطبع، فإن انتهاك قوانين الحرب والقتال من جانب الطرف الآخر لا يبرر ولا يشرعن انتهاكها من جانب إسرائيل!»

أما المطالب العينية، فتمثلت بأثنين أساسيين هما التاليان: ١، إصدار تعليمات إلى القيادات السياسية والعسكرية المسؤولة عن تفعيل القوات بالامتناع الفوري عن تنفيذ أية عمليات عسكرية يمكن أن تنتهك قوانين الحرب والقتال، والامتناع تحديداً وبشكل خاص عن عمليات تثير شبهة ارتكاب انتهاكات خطيرة لهذه القوانين؛ ٢، العمل السريع لتشكيل هيئة تحقيق خارجية، مستقلة وفعالة لفحص قرارات وتوجيهات القيادة السياسية والعسكرية بشأن إدارة العمليات العسكرية، تمشياً مع مقتضيات القانون الدولي ومع قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية.

جهداً لتجنب المس بالمواطنين الأبرياء؛ وأضاف مكتب تنقيهاه القول أن «نهاية هذه اللجنة ستكون مثل نهاية لجنة غولدستون، إذ نضل رئيسها القاضي ريتشارد غولدستون من غالبية ما ورد في تقريره».

### عشر منظمات حقوقية إسرائيلية: انتهاكات خطيرة!

وقبل يومين اثنين من التمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واتخاذ قراره السالف، أي يوم ٢١ تموز المنقضي، وجهت عشر منظمات حقوقية إسرائيلية "رسالة عاجلة" إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، ونسخة عنها إلى رئيس النيابة العسكري، داني عفروني، كان عنوانها "شبهات حول انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي خلال عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة"، وذلك "في أعقاب معلومات وتقارير حول طابع الهجمات وحجم الإصابات بين المواطنين المدنيين".

والمنظمات الحقوقية العشر التي وجهت هذه الرسالة باسمها هي: "بتيسلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "غيشاش" (مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة)، اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "هوميكد" (مركز الدفاع عن الفرد)، "يش دين" (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان)، "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل)، "محسوم ووتش" (لا للحوارج)، "شومري مشباط" (حاخامون من أجل حقوق الإنسان)، "أطباء لحقوق الإنسان" و"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، التي تولت مديرية "دائرة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة" فيها، الحماية تمار فيلدمان، كتابة الرسالة نيابة عن هذه المنظمات وباسمها، جميعاً.

وطالبت هذه المنظمات العشر المستشار القانوني للحكومة بإصدار تعليماته إلى الحكومة بالامتناع عن انتهاك قوانين الحرب والعمل الفعلي لفحص مدى قانونية سياسة الهجوم وتعليمات إطلاق النار التي يعمدها الجيش الإسرائيلي، كما طالبته، أيضاً، بإبلاغها ما إذا كان قد اتهم بمراقبة وفحص ماهية الاستشارة القضائية التي قدمتها النيابة العسكرية لقادة الجيش في إطار الحرب الحالية، داعية إياه إلى التحرك من أجل تشكيل هيئة تحقيق خارجية، مستقلة وفاعلة، تناط بها مهمة الفحص المععمق لقرارات القيادة السياسية والقيادة العسكرية، طبقاً لما يوجب القانون الدولي ولما أكدته المحكمة العليا الإسرائيلية في عدد من قراراتها.

وأشارت الرسالة إلى أنه "منذ بدء عملية الجرف الصامد، قتل ما يزيد عن ٤٠٠ إنسان، غالبيتهم الساحقة من الفلسطينيين، وأصيب الآلاف، من بين القتلى الفلسطينيين، هناك أكثر من ٨٠ طفلاً، وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن نسبة المواطنين المدنيين من بين القتلى تبلغ ٧٠٪، بينما تقول معطيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إن المواطنين المدنيين يشكلون أكثر من ٨٠٪ من القتلى". وهذا مع التذكير، طبعاً، بأن هذه الرسالة أعدت يوم ٢١ تموز، أي في اليوم الثالث عشر من بدء العدوان (يوم ٨ تموز) وفي اليوم الخامس من بدء التوغل البري في إطاره (يوم ١٧ تموز).

ولفتت الرسالة إلى عدد من الحالات التي تم فيها استهداف المواطنين العزل، أبرزها مجزة حي الشجاعة في مدينة غزة، إذ "تكشف المعطيات التي تم جمعها صورة قاسية جداً عن قتل عشرات الفلسطينيين، من بينهم ١٧ طفلاً و ١٤ سيدة، على نحو يثير تخوفاً عميقاً وكبيراً حول قانونية هذه العملية، بل يثير بالتحديد شبهات قوية بانتهاك مبادئ أساسية في القوانين الإنسانية وأن هذا الانتهاك أدى إلى مقتل عدد كبير من المواطنين"، وأكدت الرسالة أن المنظمات الموقعة عليها "تصر على ضرورة الإجماع عن تنفيذ عمليات لا تتيج التمييز بين المقاتلين وبين المواطنين وتقليص حجم المس بالمواطنين إلى الحد الأدنى الممكن".

وأكدت رسالة المنظمات الحقوقية إلى المستشار القانوني أن "تحذير السكان المدنيين (بأن يخلوا منازلهم لأنها ستعرض

اضطرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة وفي خروج جحول عن الإجماع الكاسح الذي يميزها في دعم العدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة. اضطرت إلى التطرق إلى ما سيعقب هذا العدوان من حيث خضوع إسرائيل الرسمية، السياسية والعسكرية على وجه الخصوص، لتحقيقات مختلفة الأذرع والمستويات فيتحذرت بعض المعلقين فيها عن «تقرير غولدستون الجديد» الذي سيأتي لا محالة وسيكون أشد وطأة وخظورة من «تقرير غولدستون» الذي وضعته لجنة تقصي الحقائق، في أعقاب العدوان الإسرائيلي السابق على قطاع غزة في العام ٢٠٠٩ (بالرصاص المصبوب، - من ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ حتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩) واعتمدهته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه.

ويأتي اضطراب بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا على ضوء القرار الذي اتخذته «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مقره في جنيف (سويسرا) يوم ٢٣ تموز الأخير والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية ذات صفة عاجلة للتحقيق في كل الانتهاكات المرتكبة، خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، علماً بأن هذا العدوان كان قد أوقع، حتى يوم اتخاذ «مجلس حقوق الإنسان» قراره هذا (أي، اليوم الخامس عشر من العدوان، الذي بدأ في ٨ تموز) أكثر من ٦٨٥ شهيداً فلسطينياً، فيما يقترب عددهم من ألفي شهيد!

وتبنى المجلس، الذي يضم في عضويته ٤٦ عضواً، مشروع القرار الذي طرحته فلسطين بغالبية ٢٩ صوتاً، بينها الدول العربية والإسلامية التي انضمت إليها الصين وروسيا ودول أميركا اللاتينية ودول إفريقية، فيما عارضته دولة واحدة وحيدة فقط هي الولايات المتحدة وامتنت ١٧ دولة عن التصويت، هي الدول الأوروبية.

وتندد القرار بالانتهاكات المعمرة والمنهجية والفاضحة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية نتيجة العمليات العسكرية المستمرة في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً الهجوم العسكري والحرب والعمل الفعلي لفحص مدى قانونية سياسة الهجوم وغير متكافئة يمكن أن تشكل جرائم حرب؛ وطالب القرار بإرسال لجنة تحقيق مستقلة ودولية بشكل عاجل للتحقيق في هذه الانتهاكات، ودعا المحققين إلى «إعداد قائمة بالانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية المسؤولين عنها من أجل محاكمتهم ومنع إفلاتهم من العقاب».

وخلال جلسة مجلس حقوق الإنسان، قبل اعتماد القرار، كان وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، بين المتحدثين المركزيين، فقال في كلمته إن «إسرائيل ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في غزة، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية الفلسطينيين» من خلال تشكيل لجنة خاصة للتحقيق، مؤكداً على «ضرورة وضع حد لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل والمستوطنون بحق الفلسطينيين».

وعلى ضوء اعتماد هذا القرار، وتنفيذاً له، تسترح مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتشكيل هذه اللجنة، تعيين أعضائها، تحديد مهامها والجدول الزمني لإنجازها، في الوقت الذي تحدثت فيه بعض الأنباء عن أن «إسرائيل والولايات المتحدة ستحاولان تأجيل تشكيل هذه اللجنة قدر المستطاع، أو العمل على تقليص مهامها إلى الحد الأدنى الممكن»!

ومن جانبه، شن مكتب الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هجوماً حاداً على قرار مجلس حقوق الإنسان هذا واصفاً إياه بأنه «مهزلة» وأنه «يتوجب على كل إنسان منصف في أي مكان في العالم رفض هذا القرار»!

ورأى مكتب تنقيهاه، في بيان خاص حول هذا القرار، أنه «بدلاً من التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها حماس، التي تختبئ خلف سكان مدنيين وتطلق القذائف على المدنيين، يدعو المجلس إلى التحقيق مع إسرائيل التي تبذل قصارى

## الخطاب الإسرائيلي العام يغسل يده من جرائم الحرب ضد المدنيين!

يركز الخطاب العام في إسرائيل، خلال الحرب العدوانية الحالية على غزة، على القتال ضد حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ويغيب معاناة المدنيين الفلسطينيين، الذين يدفعون أبهظ الأثمان، سواء بعدد الشهداء المرتفع للغاية أو بالدمار الريب جراء القصف الإسرائيلي العنيف، ولا تخفي إسرائيل تعمدتها التسبب بهذه الأوهال، وأن ذلك يندرج ضمن عقيدة قتالية تطلق عليها اسم «عقيدة الضاحية»، في إشارة إلى تدمير الضاحية الجنوبية في بيروت، معقل حزب الله، خلال حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦.

ويرافق هذا العدوان الوحشي، تفاقم لمظاهر العنصرية بين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل إسرائيل، ورفض أية مظاهر احتجاجية مناهضة لهذه الحرب، خاصة لدى عرب الداخل.

كذلك ترافق هذا العدوان مظاهر فاشية ضد احتجاجات اليسار الإسرائيلي، ومعظمه من اليسار غير الصهيوني، وفي مقابل هذه الاحتجاجات، يخرج متظاهرون يهود للتعبير عن تأييدهم للحرب ويهتفون بشعاراتهم العنصرية والفاشية وفي مقدمتها «الموت للعرب»، وحتى أن عدسات الكاميرات وثقت ارتداء بعضهم بلوزات النازيين الجدد في أوروبا، التي كتب عليها شعار النازيين الجدد في ألمانيا "Good Night Left Side" (تصبحون على خير أيها اليساريون).

في ظل هذه الأجواء، وفي سياق الأنياب حول مداوات المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) حول مواصلة العدوان أو حتى توسيعه، تصور "الجوقة" الإعلامية الإسرائيلية ورئيس الحكومة، بنيامين نتيناهو، وزير الدفاع، موشيه يعلون، على أنها منضبطان، وأحيانا "حمائميان"، لأنهما يمتنعان عن توسيع العملية العسكرية البرية في القطاع أو احتلاله كله، علماً أنهما صادقا على العدوان الذي تسبب بكل هذه الأوهال.

رغم ذلك، ظهرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية مقالات بأقلام شخصيات معروفة، معظمهم باحثون، اجتجوا على الأجواء السائدة وخطاب اليمين الإسرائيلي المسيطر في إسرائيل.

### إسرائيل تتجاهل العلاقة بين المساس بالمدنيين وعوائدهم لها

في ظل تجاهل الرأي العام الإسرائيلي للوهال في القطاع ومعاناة المدنيين، أكد الباحث في الشؤون العسكرية، الدكتور ياغيل ليفي، أن إسرائيل تتجاهل العلاقة بين الأذى البالغ الذي تلحقه بالمدنيين الفلسطينيين وعداء هؤلاء المدنيين لإسرائيل. ومن أجل توضيح هذا الأمر، اقتبس ليفي خطاباً ألقاه في العام ١٩٥٦ رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، موشيه دايان، في تأييد حارس كيبوتس «ناحل عوز»، روعي ووتبرغ، الذي قتله قوات فلسطينيون تسللوا من قطاع غزة.

وقال دايان في خطابه إنه «لا ينبغي علينا اليوم أن نكيل الاتهامات تجاه القتلة، ولماذا نشكو من كراهيتهم الشديدة لنا؟ فهم يسكنون منذ ثماني سنوات في مخيمات اللاجئين التي في غزة، وأمام أنظارهم استولينا على الأرض والقرى التي سكنوها هم وأباؤهم».

وكتب ليفي، في مقال نشره في صحيفة «هارتس»، يوم الأحد الماضي، أن «دايان أبدى تفهماً لكرامية لاجئي العام ١٩٤٨ تجاه المستوطنين اليهود، الذين أقاموا يوتبتم على أنقاض قراهم، ودعا دايان إلى النظر إلى «الضغينة التي ترافق وتملا حياة مئات آلاف العرب» على أنها «مصير جيلنا». واستنتج من ذلك أن «هذا خيار حياتنا، أن نكون مستعدين ومسلحين، أقوياء وصارمين، وإلا ستفلت الحرب من قبضتنا وتنقطع حياتنا». وقال الصحافي ونشاط السلام، أوري أفيري في هذا الخطاب إنه يعبر عن «وجهة نظر سليبي لا يفتخ أية شفرة للسلام». لكن اليوم، ولشدة التناقض، يثير هذا الخطاب اشتياقاً ورأى ليفي أن دايان أظهر تفهماً لجدول الصراع العربي - الإسرائيلي «ومنح بصورة غير مباشرة، عملياً، شرعية للمقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، وخلافاً لدايان، فإن الخطاب السياسي الذي يرافق سلسلة أحداثهم على أن «إسرائيل اليوم ليس فقط ترزق أرض لاجئي ١٩٤٨، وإنما هي أيضاً تخنق قدرة أحفادهم على ترميم أنفسهم، سياسياً واقتصادياً، وفيما اعترف دايان بالعلاقة بين الإحاق الأذى للمدنيين وزيادة عدائهم، فإن ورتته ويتجاهلون هذه العلاقة، ولذلك بإمكان في هذه الأيام تدمير بلدات لاجئي الأمم، من دون التفكير في العداة المستقبلية الذي تنميه هذه العمليات لدى لاجئي الحاضر».

وأضاف ليفي أن «عداء السكان (في غزة)، الذي أدى إلى نمو حماس وتسلمه، ليس جزءاً من الخطاب (الإسرائيلي)، وينظر بنيامين نتيناهو، فإن قادة حماس يستخدمون مواطنيهم من أجل حماية صولايدهم»، كما لو أن الحديث هو عن سكان خاملين، يسيطر عليهم قوة عسكرية خارجية وتستخدمهم كدرع بشري».

وخلص ليفي إلى أن «موشيه دايان أفسح المجال للمستعمرين لخطاب التأييد الذي ألقاه أمام إمكانية الاختيار السياسي عندما تحدث عن «خيار حياتنا»، لكن قادة الحاضر، في الديمقراطية التي تبدو أنها أكثر تطوراً بكثير من الخمسينيات، يسلبون مواطنيهم حرية الاختيار، وهم يستعرضون أفعالهم على أنها موهومة من تلقاء ذاتها، وهم يمزقون عن السياق التاريخي، ولذلك هم معزولون عن المسؤولية تجاه المستقبل أيضاً».

### عملية سياسية إلى جانب الحرب

رأى رئيس جهاز الأمن العام (الשבك) الأسبق، عامي أيالون، في مقال نشره في موقع «واللا» الإلكتروني، يوم الثلاثاء الماضي، أن الجانب المنتصر في حرب مثل «الجرف الصامد»، في الواقع الدولي الحالي هو ذلك الجانب الذي تكون روايته التاريخية أفضل، وأن الرواية الفلسطينية تتقدم على الرواية الإسرائيلية في هذا الشأن.

واعتبر أيالون أن «الجانب الذي يقتل فيه أكثر ليس الجانب المحق بالضرورة، والجانب الذي يقتل أكثر ليس الجانب المنتصر بالضرورة، وميزان العدالة والانتصار متخلص ومتعدد الأوجه، وينطبق ذلك على أي مواجهة عسكرية، بدءاً من حرب عالمية وحتى عملية عسكرية محدودة نسبياً مثل «الجرف الصامد». ويرأى كإسرائيلي، فإن عملية «الجرف الصامد» تمثل حملة عسكرية عادلة بسبب الحق في الدفاع عن النفس، والقتال الذي يخوضه الجيش الإسرائيلي جاز من خلال حرص على تطبيق قواعد القانون الدولي، ضد إرهاب وحشي يحول مواطنيه إلى درع بشري وهو الذي يتسبب بموتهم».

وأردف أيالون أنه «بالنسبة للكثيرين من الفلسطينيين، فإن حربه هي حرب حتمية، حرب عادلة على الرغم من الضحايا الكثيرين، وهم يؤمنون أن طريق الإرهاب ستؤدي بإسرائيل إلى إنهاء الاحتلال، تماماً مثلما ينظرهم أن إسرائيل استسلمت للإرهاب وانسحبت من لبنان، أو استسلمت للإرهاب في الانتفاضة الثانية وانسحبت من غزة، ولذلك، فإنه برغم الضعف العسكري والمعاناة الإنسانية البالغة، تتعزز قوة حماس اليوم بنظر الجمهور الفلسطيني».

وأضاف ليفي أنه «مثلما يدعي كل جانب بأن الحق معه، فإن بإمكان كل جانب الادعاء بأنه المنتصر في الحرب، والنصر لا يتحقق في ميدان القتال فقط، إذ أن طريقة القتال التي يستوعبها المجتمع الدولي باتت شرطا ضرورياً في الطريق إلى النصر، وانعدام تأييد المجتمع الدولي، أو في حالات متطرفة تتخذ فيها قرارات بشأن عزل سياسي وعقوبات، ستحول الانتصار في القتال إلى خطوة أخرى في الطريق إلى خسارة الحرب، وهنا يعود إلى الصورة انعدام الموضوعية حيال مصطلحات القانون والعدالة، والمجتمع الدولي لا يحدد موقفه بموجب قوانين الحرب والقانون الدولي».

وتابع أيالون أن «ما يعتبر عدلاً بنظر الجمهور هو ليس ما هو مسموح فيه بموجب القانون الدولي، ويحدد الجمهور موقفه من خلال القصة التي تروى له بالصور في وسائل الإعلام وجزر الانترنت، ومن خلال القصة يقرر من هو المحق، ومن هم الأخرى ومن هم الأشرار في المسلسل المتواصل للصراع الشرقي أوسطي، ووفقا لتسابعه للعدول يؤثر الجمهور على قيادته من أجل بلورة السياسة، التي يتم التعبير عنها بقرارات سياسية، وبالديبلوماسية ويضغوط الجمهور التي تضطر شركات اقتصادية إلى مقاطعة بضائع وأسواق». وبما أن الجانب المنتصر، بنظر أيالون، هو الجانب الذي تعتبر قضيته عادلة، فإنه «في امتحان النتيجة، يظل استمرار الاحتلال وعدد القتلى الفلسطينيين غير الضالعين في القتال، هما اللذان يشهدان على العدالة بنظر الجمهور في العالم، وما بدأ في الأيام الأولى كحرب عادلة من أجل الدفاع عن النفس، نتيجة لقرارات حكومية مدروسة ومنضبطة سياسياً، تغيرت بنظر المشاهدين في العالم إلى حرب شرسة ضد عدو عاجز، والساعة الرملية للحق الإسرائيلي أخذت تآرف».

لكن أيالون اعتبر أنه بإمكان إسرائيل الانتصار في الحرب إذا ما استخدمت «قصتها المنتصرة»، وأن «قصة إسرائيل في حدود العام ١٩٦٧، التي تسعى إلى خلق واقع الدولتين للشعبين، تستوعب لدى المجتمع الدولي على أنها عادلة، ووفقاً لهذا المفهوم، فإنه حتى المشاهد القاسية ستفهم على أنها دفاع عن النفس. لكن إذا ما استمرت القصة الإسرائيلية في أن تكون بنظر العالم قصة إسرائيل التي تحارب على استمرار الاحتلال وبناء المستوطنات، فإن القتال ضد تهديد الصواريخ والإنفاذ إزاء سكان مدنيين، لن يعتبر عادلاً. وتم التعبير عن دعم العالم لإسرائيل في سنوات التسعين الأولى (نهاية الانتفاضة الأولى)، عندما جرت، إلى جانب الحرب التي لا مساومة فيها ضد الإرهاب الفلسطيني، عملية سياسية أيضاً».

## تحليلات: الحرب على غزة عززت حملة الملاحقة السياسية ضد العرب في إسرائيل ونوابهم!



تظاهرة مناصرة لغزة في الناصرة.

وختمت الصحفية: "إن هذا التحريض الذي يتدرج من داخل حكومة إسرائيل إلى المجتمع هو الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى العنف الجسدي الذي ينتشر في التظاهرات في هذه الأيام حيث يهاجم نشطاء اليمين المتطرفين الذين يحتجون على سياسة الحكومة وهم يهتفون "الموت للعرب" و"الموت لليساريين".

"ويشكل التحريض العنصري الذي يقوم بنشره لبيرمان، وليست هذه المرة الأولى جزأ من موجة سواد تهدد صورة إسرائيل. ويتعين على أعضاء الحكومة وعلى رأسهم بنيامين نتانياهو أن يشجبوا هذه الأقوال وأن ينددوا بمبادرات وزير الخارجية الخطرة".

المقاطعة" و"قانون الجمعيات" هي بمثابة عقاب رسمي يفرض عقوبات اقتصادية على كل من ينتقد سياسة الحكومة، وقوانين مثل "قانون النكبة" ومشروع قانون "المترعين للدولة" تساهم في تشويه صورة الفلسطينيين في إسرائيل. ليس مستغرباً أن يهبط الخطاب السياسي في إسرائيل إلى هذا المستوى المتدني وأن يكون مفعماً بدعوات الإسكات والعنف. فالرسالة التي تصل إلى المواطنين هي أن كل من ينتقد الحكومة سيتعرض في نهاية المطاف إلى ضرر مباشر - إن لم يكن أذى جسدياً مثل إحراق الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير، فأذى اقتصادي أو مهني".

وكتبت قائلة:

"إن دعوة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان إلى مقاطعة المحلات التجارية العربية التي أضربت احتجاجاً على عملية "الجرف الصامد" هي فعل تحريضي انتهازي خطير من جانب زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي يثبت أنه لا يتردد في استغلال موجات التوتر والقلق في هذه الأيام من أجل تحقيق مكاسب سياسية وسط الجمهور اليميني المتطرف. ومن أجل هذا الهدف فإن ليبرمان مستعد لإثارة المشاعر وتحريض المواطنين ضد بعضهم البعض، وتحطيم مبادئ أساسية في النظام الديمقراطي. "للفلسطينيين من سكان إسرائيل مثل جميع المواطنين الآخرين الحق الكامل في التعبير عن احتجاجهم على سياسة الحكومة، لا سيما إذا كان التعبير عن هذا الاحتجاج سلمياً مثل إغلاق المحلات التجارية.

"إن مبادرة ليبرمان، الذي ينسى أنه وزير كبير وليس مجرد سياسي محرض، هي استمرار لموجة تشريعات مشابهة يادر إليها رفاقه في الحكومة الحالية وهدفها إسكات النقد والتحريض ضد الأقليات. قوانين مثل "قانون

### تماشياً مع «روح الشعب» وامتنالاً لإجماعه الطاعي بشأن تأييد العدوان على قطاع غزة

## الأكاديمية الإسرائيلية "تتطوع" لمحاورة "حرية التعبير عن الرأي" وقمعها!

تموز الأخير، رسالة بالبريد الإلكتروني يبلغهم فيه تغيير مواعيد بعض الامتحانات بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في البلاد من جراء الحرب العدوانية. وقد استهل البروفسور شينمان رسالته هذه ببعض الكلمات حول الوضع قال فيها: «أرجو أن تصلكم رسالتي هذه وأنتم في مكان آمن. وأنتم وأفراد عائلاتكم وأقرباؤكم لستم بين مئات الأشخاص الذين قتلوا، الآلاف الذين أصيبوا، أو عشرات الآلاف الذين دمرت بيوتهم خلال المواجهة العنيفة في قطاع غزة ومحيطها، أو نتيجة مباشرة له!»

وعلى الفور، ثارت عاصفة هوجاء ضد هذا المحاضر الجامعي لمجرد ذكر ضحايا ومعاناة الآخرين (للفلسطينيين)، حتى من غير الإصباح عن هويتهم، فانهالت شكاوى الطلاب ضده إلى إدارة الكلية والجامعة بزعم «المساس بالمشاعر»!

وحال تلقيه هذه الشكاوى، سارع عميد كلية الحقوق في الجامعة، البروفسور شاحر ليفشيتس، إلى إصدار «بيان عاجل» حول الموضوع قال فيه: «ضدّت لمعرفة أمر رسالة البريد الإلكتروني التي أرسلها البروفسور شينمان... إنها رسالة مؤذية ونحن نلتقي منذ الصباح توجهات صادقة من طلاب كثيرين ومن عائلات يشارك العديد من أبنائنا هذه الأيام في المعارك الدائرة في الجنوب!»

ولم يكف شاحر بهذا، بل ذهب إلى التأكيد على أن «رسالة البروفسور شينمان تعارض، من حيث المضمون والأسلوب معاً، مع قيم الجامعة، وكلية الحقوق فيها... لقد نشقت هذه الكلية على راياتها قيم التعددية، التسامح وحرية التعبير، فبسر أن دمع المواقف كما حصل في رسالة البروفسور شينمان إلى الطلاب لا يندرج في إطار حرية التعبير الفردية، ولا بأي حال من الأحوال، بل هو إساءة استغلال للقوة الممنوحة لمحاضر جامعي لتوجيه رسائل تعبير عن مواقفه وآرائه بصورة شكلت مساً فظاً بمشاعر الطلاب وأبنائهم!»

وبعد تقديم الاعتذار باسمه وباسم الكلية والجامعة، تعهد عميد الكلية في بيانه/ رسالته بـ «معالجة المسألة بمنتهى الخطورة المناسبة»، فضلاً عن مطالبة شينمان نفسه بتقديم اعتذار للطلاب، هو أيضاً.

وردّ شينمان على هذه العاصفة وما رافقها من هجوم شخصي بالتاكيد على أنه لا ينوي تقديم أي اعتذار لأن ما كتبه في رسالته يعبر عن «اعتراف بالمعاناة الإنسانية التي يكادها جميع الأطراف... وقد اخترت التعبير عن هذا القلق بدون التمييز المتعمد والمعتاد بين اليهود والعرب!»

وكانت «جامعة بار إيلان» نفسها قد صادقت، قبل ذلك بأسبوع، لثلاثين طالباً يدرسون للقب الثاني في موضوع «إدارة الأعمال» تغيير مساق تعليمي واستبداله بأخر لـ «المحاضر يساري متطرف»!

والمحاضر المعني هو د. أوري فايس يديز مساق «القانون التجاري» في دراسات اللقب الثاني في كلية «إدارة الأعمال» في الجامعة. له مدونة خاصة ويكتب مقالات رأي في صحيفة «هارتس».

وقد ثار غضب الطلاب عليه ورفضهم التعلم عنده على خلفية ما نشره على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، في الأيام الأولى من الحرب العدوانية الجديدة، ممن تعليقات تعارض الحرب، كان من بينها: «هذه حكومة حروب، جرائم حرب، ملاحقة لأجئين، ضرب المؤسسات الديمقراطية وضرب الفقراء»، و«أنا أؤيد لجنة غولدستون ٢٠٢٠ والقصف التحذيري هو جريمة حرب!»

"التفوهات المتطرفة وغير اللائقة"، ولم تكتف بالتهديد بأنها ستلجأ إلى "الأنظمة التاديبية" لمعاينة أصحاب هذه التفوهات، بل هددت بإلجائهم إلى الشرطة أيضاً (!!)، معترفة، بصورة رسمية، بأن إدارة الجامعة تتعقب مثل هذه التفوهات وتمارس رقابة عليها وعلى أصحابها: "الجامعة تراقب النقاش الجاري على صفحات التواصل الاجتماعي وستعمل، عند الحاجة، وفقاً لأنظمة الطاعة في الجامعة، بل وستتوجه إلى الشرطة أيضاً!"

وأثارت هذه الرسائل موجة من السخط الحاد بين منظمات السلك الأكاديمي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى في إسرائيل عبرت عنها في بيان خاص ومشارك أصدرته لإعلان رفضها لهذه الرسائل واستنكار مضمونها.

وقال رئيس المجلس التنسيقي لمنظمات السلك الأكاديمي في الجامعات، البروفسور إيلي فايتس، في رسالة وجهها إلى رئيس لجنة رؤساء الجامعات، البروفسور مناحيم بن ساسون: "إننا نرفض ما جاء في الرسائل التحذيرية والتهديدية والتي تجاوزت الحدود في بعض أساسيين: انتهاك الحيز الشخصي والخاص بكل طالب ومحاضر جامعي وكلم الأفواه"، وأوضحت الرسالة: "في أية حالة يتم فيها التفوه بما يتضمن تحريضا على العنف والعنصرية، وهو ما يشكل مخالفة للقانون، ثمة في الدولة الديمقراطية جهة مختصة لمعالجتها. والجامعة هي ليست هذه الجهة وليست العنوان!"

وجهدت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل رسالة بهذا الخصوص إلى نائبة رئيس مجلس التعليم العالي، البروفسور حجيت ميسر يارون، طالبتها من خلالها بإصدار تعليمات إلى الجامعات توضح لها أنه "يحظر عليها اتخاذ أية إجراءات عقابية بحق طلاب أو أساتذة بجزيرة التعبير عن آراء على شبكات التواصل الاجتماعي، مهما كانت هذه الآراء حادة ومخيرة للثقز!"

وأضفت الجمعية في رسالتها: "لأسف الشديد، بدلاً من إثارة النقاش النقدي وراعيته، من خلال الدعوة إلى التسامح، ينجح بعض رؤساء الجامعات وجرأئعها، من جهة، والتنديد والاستنكار لأية تفوهات مغايرة لهذا الموقف، بل ذهبوا إلى التهديد الواضح والفظ بان "الجامعة ستتعرف بموجب أنظمة الطاعة السارية على الطلاب وعلى العاملين، في أية حالة يسجل فيها خرق أو تجاوز!"

ورد أحد الأساتذة الجامعيين من أعضاء السلك الأكاديمي في هذه الجامعة، البروفسور هيلل شوكن، على رسالة رؤساء الجامعة هذه نافياً حق الإدارة في التدخل في حقه الأساس في التعبير عن رأيه وقال: "الجامعة هي الجسم الأخير الذي يمكنه النظر أصلاً، في احتمال فرض قيود، أيًا كانت، على حرية التعبير، التي هي حق أساس في دولة ديمقراطية. ذلك أن المرحلة التالية سوف تكون، لا شك، التخلي عن الحرية الأكاديمية!"

وبعد أقل من أسبوع على نشر هذه الرسالة، انضمت "جامعة بن غوريون" في مدينة بئر السبع في النقب إلى حملة التضيق والخنق هذه، وذلك من خلال رسالة رسمية وجهتها رئيسة الجامعة، البروفسور ريفكا كارمي، إلى "جميع الطلاب وأعضاء السلك الأكاديمي في الجامعة" متذرة بان "إدارة الجامعة تتلقى، في هذه الأيام العاصفة والقاسية، شكاوى حول تفوهات متطرفة وغير لائقة من جانب طلابنا في شبكات التواصل الاجتماعي... وهي حالات قليلة العدد لكن، لخطورتها تكمن في مجرد وجودها!"

وكما فعلت إدارة جامعة تل أبيب، كذلك أيضاً رئيسة جامعة "بن غوريون" في النقب لم تكتف بتأكيد تنديد الجامعة، استنكارها وإدانتها لهذه

ضمان هذه الحرية وصونها فحسب، بل تشجيعها وتنميتها أيضاً. وثمة عنصران مستجدان يزيدان في جدية هذا التطور ويعمقان في خطورته: الأول - أن هذا التعدي والتضييق الفعليين الراهنين على "حرية التعبير عن الرأي" في الأكاديمية الإسرائيلية باتيان طوعياً من داخلها ذاتها، لا من خارجها (أوساط يمينية متطرفة تحارب "يسارية" المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل، كما كان يحصل من قبل)، والثاني - أن هذا التعدي والتضييق الفعليين باتيان في خطوة استباقية، احترازية، و"وقائية"، لا ك "رد فعل" أو إجراء "علاجي"!

### تعقب الأساتذة والطلاب وتهديدهم بالمحاكم التاديبية وبالشرطة!

وكانت إدارة "جامعة تل أبيب" الأولى من بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى في إسرائيل التي "بادرت" إلى تبني وإعلان موقف رسمي "يتعامل مع قوات الأمن ويندد برود الفعل التي تنطوي على مس عبر صفحات التواصل الاجتماعي" (!!!)، حسبما جاء في رسالة رسمية مشتركة وجهها رئيس الجامعة، البروفسور يوسف كليبر، وعميدها، البروفسور أهورن شاي، ومديرها، موطي كوهن، إلى جميع الطلاب والأساتذة في الجامعة ونشروه، حرفياً، على موقع الجامعة على الشبكة العنكبوتية تحت عنوان: "جامعة تل أبيب تحضن قوات الأمن وتندد بأي تعقيب ينطوي على مس في شبكات التواصل الاجتماعي"!!

وكتب رؤساء الجامعة في رسالتهم المشتركة هذه: "تندد جامعة تل أبيب وتستنكر، بمنتهى الشدة، أية تصريحات أو تفوهات متطرفة أو تتضمن مساً تتكلم التي تنتشر في هذه الأيام على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي لا مكان لها في النقاش العام". ولم يكف رؤساء هذه الجامعة بإعلان موقف "مدبني" يقتصر على احتضان قوات الأمن ودعمها وتأييد ممارساتها وجرأئعها، من جهة، والتنديد والاستنكار لأية تفوهات مغايرة لهذا الموقف، بل ذهبوا إلى التهديد الواضح والفظ بان "الجامعة ستتعرف بموجب أنظمة الطاعة السارية على الطلاب وعلى العاملين، في أية حالة يسجل فيها خرق أو تجاوز!"

ورد أحد الأساتذة الجامعيين من أعضاء السلك الأكاديمي في هذه الجامعة، البروفسور هيلل شوكن، على رسالة رؤساء الجامعة هذه نافياً حق الإدارة في التدخل في حقه الأساس في التعبير عن رأيه وقال: "الجامعة هي الجسم الأخير الذي يمكنه النظر أصلاً، في احتمال فرض قيود، أيًا كانت، على حرية التعبير، التي هي حق أساس في دولة ديمقراطية. ذلك أن المرحلة التالية سوف تكون، لا شك، التخلي عن الحرية الأكاديمية!"

وبعد أقل من أسبوع على نشر هذه الرسالة، انضمت "جامعة بن غوريون" في مدينة بئر السبع في النقب إلى حملة التضيق والخنق هذه، وذلك من خلال رسالة رسمية وجهتها رئيسة الجامعة، البروفسور ريفكا كارمي، إلى "جميع الطلاب وأعضاء السلك الأكاديمي في الجامعة" متذرة بان "إدارة الجامعة تتلقى، في هذه الأيام العاصفة والقاسية، شكاوى حول تفوهات متطرفة وغير لائقة من جانب طلابنا في شبكات التواصل الاجتماعي... وهي حالات قليلة العدد لكن، لخطورتها تكمن في مجرد وجودها!"

وكما فعلت إدارة جامعة تل أبيب، كذلك أيضاً رئيسة جامعة "بن غوريون" في النقب لم تكتف بتأكيد تنديد الجامعة، استنكارها وإدانتها لهذه

إلى جانب دعم الرأي العام الإسرائيلي، الذي يكاد يكون جارفاً للحرب العدوانية على غزة من غير أن يكثر بالأهوال التي تحدثها هناك، فإن مظاهر العنصرية والفاشية والإجراءات غير الديمقراطية في إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية جاءت عنيفة وغير مسبوق.

فالشرطة الإسرائيلية قمعت المظاهرات السلمية، والشركات الكبرى فصلت من العمل عاملين عبروا، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، عن معارضتهم للمجازر التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في غزة.

وقام الكنيست الإسرائيلي بإبعاد النائبة حنين زعبي من التجمع الوطني الديمقراطي عن هيئته العامة ولجانته، لأنها رفضت وصف خاطفي المستوطنين الثلاثة بأنهم «إرهابيون» ونددت بالمجازر في غزة. وبكلمات أخرى، هذا المنعجم اليهودي في إسرائيل، وإلى جانبه مؤسسات الدولة، فقد في هذه الحرب القليل مما تبقى لديه من قيم التسامح وتعددية الآراء.

وندد رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) الأسبق عامي أيالون ونائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، والخبير القانوني، البروفسور مردخاي كرمينيتسر، في مقال مشترك في موقع «اللاه» الإلكتروني، يوم الخميس الماضي، بزعمي، بإدعاء أن تصريحاً حول المستوطنين الثلاثة «دل على انعدام حساسية إنسانية كان يجدر بها إيداعها تجاه الحاق أي أذى بغير الضالعين في القتال»، رغم أن الإسرائيليين والغالبية الساحقة من نخبم لم يعبرا عن أية حساسية تجاه مقتل نحو أكثر من ١٥٠٠ من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة.

واعتبرا أن تصريحات زعبي «تدل على انعدام فهم أساس من جانبها لجوهر الإرهاب، ولشدة الأسف، فإنها ليست الوحيدة في هذا الموقف، ولديها شركاء كثر من اليهود والعرب».

والأمر اللافت هنا هو أن خبيراً قانونياً بمكانة البروفسور كرمينيتسر، ومكانته مرموقة في إسرائيل في مجال الدفاع عن الحريات الديمقراطية، يعتبر أنه مضطر إلى مقدمة كهذه من أجل أن ينتقد قرار «لجنة الآداب» في الكنيست.

وأضاف الكاتبان أن «العقل يلزم بمعارضة قرار لجنة الآداب التابعة للكنيست بأن تفرض على زعبي العقوبة الأكبر المخولة بها اللجنة، ولا تتناسب بتاتا مع أية عقوبة تم فرضها في حالات أخرى، وهي إبعادها عن جلسات الهيئة العامة واللجان، باستثناء التصويت، لسنة أشهر». وأضافا أنه بقرارها هذا فإن «لجنة الآداب تمس بحرية التعبير... وقد مست صميم الديمقراطية، وهو حرية التعبير السياسية، وحرية عضو الكنيست الذي يمثل ناخبه، ويزداد هذا المس على ضوء حقيقة أن الحديث يدور حول عضو كنيست من قبل الأقلية، وهي ابنة للشعب الفلسطيني». وخلصا إلى أن «هذه لجنة بدون آداب».

من جانبه، أكد الخبير القانوني والمحاضر في جامعة تل أبيب، البروفسور

### كتنق سليم سلامة:

الواقع الطاعي الذي برز في إسرائيل جلياً، بكامل حدته وخطورته، خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، منذ بدء الحرب العدوانية الأخيرة ("الجرف الصامد") عموماً، ومنذ بدء مرحلتها البرية خصوصاً وما رافقها من سقوط شبه يومي لاجنود إسرائيليين خلال العدوان - هذا الواقع الذي يمكن اختزاله بجملة "جماهير الشعب" في إسرائيل لم تعد تتعنى بأن "تصمت الأرقام حين تدوي المدافع" فقط، إنما أصبحت تسعى إلى كسر هذه الأرقام، لا مجرد إسكانها، بل إخراص أي صوت ليس فقط إذا كان يعارض الحرب ومجازرها، وليس فقط إذا كان لا يتعاطف مع الجنود ولا يؤيد الحرب الإبادية، بل إذا كان يبدي أي تعاطف مع الضحايا، ولو تلميحا فقط ومن منطلق إنساني محض.

وفي هذه الخانة، يقف المجتمع الإسرائيلي بغالبية الساحقة جداً، باستثناء بعض الهوامش الضيقة جداً، وقفة "رجل واحد" ضد أية إشارة أو تلميح يمكن أن يشي بموقف خارج عن نطاق "الإجماع".

والتطور الجديد، الخفير جداً، الذي لا يبذل هذا "الإجماع" أدنى جهد، ولو "على عينك يا تاجر" فقط، لإخفائه، تمويهه، التستر علىه أو خفض لهيبه، هو عدم التردد أو الإجماع عن استخدام أية وسيلة أو طريقة لتكتم هذه الأصوات وإخراصها.

ويبدو واضحاً أن الذين يتصدرون الصفوف الامامية في معركة / حرب الإخراص الداخلية هذه في إسرائيل، المتممة للحرب الخارجية على قطاع غزة وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها، يريدون تماماً أنهم ملقو الحرية وفي حل من أية مساءلة يمكن أن يخضعوا لها في واقع "وحدة الموقف" والتمائل التام، بل التهاهي، المتكشف بينهم وبين المؤسسات الرسمية أو الجماهيرية المعنية على اختلافها، من وسائل الإعلام إلى النيابة العامة، مروراً بالشرطة وعلى هذا، فحينما نقول "عدم التردد في استخدام أية وسيلة أو طريقة" لمعاينة كل من يجرؤ على التعبير عن موقف غير مؤيد للحرب، فمن الواضح بالطبع أن وسائل العنف وطرق الاعتداء الجسدي تندرج ضمن الوسائل والطرُق "الشرعية تماماً" في مثل هذا الواقع - وهو ما حصل فعلاً في أكثر من مرة وضد أكثر من شخص واحد - كما تصبح "شرعية تماماً"، أيضاً، وسائل الطرم من العصل وطرق قطع الأرزاق مثلها حصل، تحديداً، للعديد من العمال والموظفين العرب من مواطني إسرائيل العاملين في مؤسسات وشركات رسمية وغير رسمية على السواء، إذ تم طردهم وفصلهم من العمل بجزيرة تعبيرهم عن رأي مناوئ لحرب القتل والتدمير التي يتعرض لها أبناء شعبهم.

وإذا كنا قد ذكرنا "التعبير عن الرأي"، وهو الذي يشكل حقاً أساسياً لأي إنسان في أية دولة ديمقراطية وتتجج إسرائيل بكونها كذلك وبأنها تكفل هذا الحق وتضمن هذه الحرية، فإن ما واجهته "حرية التعبير عن الرأي" في مؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية من تعذُّ فظ وصارخ وتضييق خانق خلال أسابيع الحرب الأخيرة يمثل تطوراً جدياً وخطيراً، من حيث تجاوزه مرحلة "المحاولات" والإيحاءات ويلبوغه مرحلة الممارسة الفعلية على أرض الواقع، من شأنه أن يرسم علامات فارقة لتحويلات جوهرية، عميقة وبعيدة المدى، ذلك أن حرية الفكر والتعبير، وخارج حدود "المقبول" بالذات، هي أحد الأسس المكونة والدعائم القاعدية في تكوين المؤسسات الأكاديمية، التي لا يفترض فيها

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك  
facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب  
YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:  
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي